جامعة محمد بوضياف– المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم :العلوم السياسية

الفرع : تنظيم سياسي وإداري
تخصص :إدارة محلية
رقم: .....

دور التعاون بين البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية.
تخصص: إدارة محلية

من إعداد الطالب : **تحت اشراف:**
سنوسي شريف **أ.د عنترة بن مرزوق**

السنة الجامعية 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم :.....

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) لسعودي سفيان .....

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم طالب .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 341 2013 / 7928 / 06 .....

الصادرة بتاريخ 2013 / 10 / 07 عن دائرة/ بلدية بوسريج .....

المسجل(ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : العلوم السياسية والعلاقات الدولية

والمكلف بانجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر، مذكرة ماجيستير، أطروحة دكتوراه) الموسومة بـ :

.....

دور التعاون بين البلديات في تحقيق التنمية المحلية

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2021/06/19

إمضاء المعني

استمارة معلومات

الصورة

المعلومات الشخصية:

الاسم: شريف اللقب: شريف

اسم الأب: حسين اسم ولقب الأم: لعيداني أوريدة

تاريخ الازدياد: 06/07/1981 مكان الازدياد: برج بوعريريج

رقم الهاتف: 0774283041

البريد الالكتروني: senoussibb134@gmail.com

العنوان الشخصي: حي 1008 مسكن 1163,25 برج بوعريريج

الباكالوريا:

المعدل: 10,04 الشعبة/التخصص: ميكانيك سنة الحصول على شهادة الباكالوريا: 2002

الليسانس:

تخصص الليسانس: إدارة محلية الدفعة/ سنة التخرج: 2007

الماستر:

تخصص الماستر: إدارة محلية الدفعة/ سنة التخرج: 2021

المعدل الترتيبي للماستر: (المعدل العام)

الوضعية المهنية:

موظف: X عاطل عن العمل:

في حالة موظف:

وظيف عمومي: X قطاع خاص:

المصلحة المستخدمة: بلدية برج بوعريريج اسم المؤسسة / الشركة: X

الرتبة في العمل: ملحق رئيسي إداري.

الصيغة:

موظف - ة: X موظف في إطار عقود: نوع العقد:

امضاء الطالب

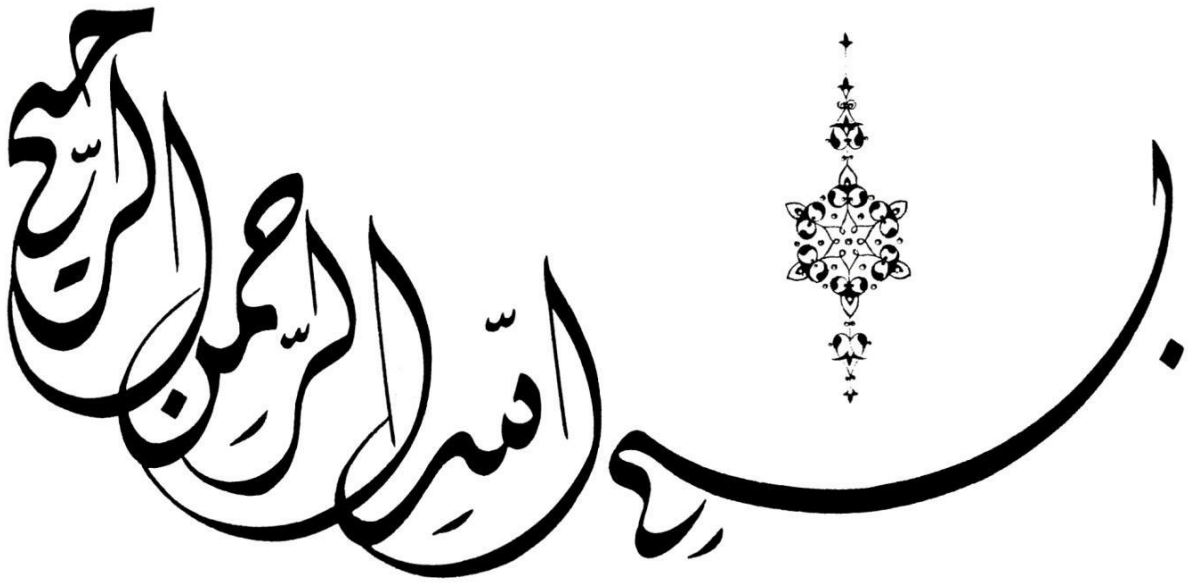

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال الله فيهما " وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

والدي رحمة الله عليه ووالدتي حفظها الله من كل سوء ومكروه و أطال الله في عمرها

إلى زوجتي وأبنائي (عبد السلام ، إياد ، عمران)

وجميع من عرفني ودعا لي بدعوة صادقة

إلى جميع أساتذتي بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة كل بأسمه و مقامه

إلى جميع الزملاء في دفعة 2021/2020

شكر و عرفان

يقول الله تعالى : "ولئن شكرتم لأزيدنكم "

أول الشكر و الثناء على هذه النعمة شكر الله سبحانه و تعالى الذي من علينا ووفقنا لإنجاز هذا العمل

ثم شكرا لكل من ساعدني عليه من أساتذة

الأستاذ المشرف عنترة بن مرزوق

و الأستاذة بوردهم فاطمة

و الأستاذة ليندة بوعنان

و جميع زملاء الدفعة

مقدمة

❖ **تمهيد**

التعاون ما بين البلديات من المواضيع التي تكتسي أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لما ينتج عن هذه العملية من تجميع للموارد وإنجاز لمشاريع مشتركة وتبادل للخبرات، ويؤدي هذا التعاون في مرحلة لاحقة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، كما يؤدي إلى إحداث روابط اجتماعية جديدة تساعد على تعزيز التضامن الذي يعتبر مرتكزا هاما في بناء الدولة، فالمفهوم الحقيقي للتعاون بين البلديات هو ذلك المفهوم المنتج والمحرك لعجلة التنمية والاقتصاد وتلبية حاجيات مشتَّركة بين عدة بلديات تتكافل فيما بينها لتحقيقها، وهذا التعاون يقوم على أسس وقواعد و يجسد من خلال أساليب معينة، يختلف من دولة إلى أخرى فهو يسمح لبلدية أو أكثر القيام بأعمال مشتركة، وتشكيل فضاء للتعاون والشراكة في إطار التنمية المشتركة وتهيئة الإقليم، وتسيير مرافق عامة بالإضافة إلى التضامن المالي الذي يشكل حقيقة آلية للتعاون غير المباشر بين البلديات.

الجزائر من الدول التي أولت أهمية للتعاون بين الجماعات المحلية وبصور متنوعة وذلك بالنظر إلى الدور الذي تقوم به هذه الأخيرة في عملية التنمية المحلية.

وبالنظر إلى المهام الملقاة على عاتق هذه الجماعات، وتمركز الوعاء الضريبي بالمناطق الصناعية والتجارية على حساب المناطق الفلاحية والرعوية، فإن التضامن المالي بين البلديات يعد سمة تميز نظام الجماعات المحلية في الجزائر منذ الاستقلال.

وبما أن التعاون المشترك ما بين البلديات يشكل أحد الوسائل الحديثة لتطوير أداء الإدارة المحلية والرفع من كفاءة التسيير المحلي، حيث يسمح بترشيد استغلال أملاك الجماعات المحلية، أصبح يشكل اليوم أحد الوسائل المتاحة للبلديات للتقليل من تبعيتها المالية للدولة ويتجه للمحافظة على الموارد المالية عن طريق تعبئة الحد الأدنى من الموارد الذاتية وتبادل الإمكانيات والوسائل المادية وسد العجز الحاصل في البنية التحتية والتجهيزات.

❖ **مبررات إختيار الموضوع :**

البحث في الموضوع كان له أسباب ودوافع ذاتية و أخرى موضوعية

- **مبررات ذاتية :**

- الرغبة في معرفة مدى تحقيق مبدأ التعاون بين البلديات و تأثيرها على التنمية المحلية في الجزائر
- الرغبة في معرفة واقع التعاون بين البلديات و تأثيره على التنمية بحكم أني موظف ببلدية برج بوعريريج

- **مبررات موضوعية**

- الرغبة في معرفة انسجام الأطر القانونية (قانون البلدية) للتعاون بين البلديات مع الواقع الميداني لها خاصة بالنسبة للبلديات النائية أو منعدمة الموارد المالية في الجزائر
- التعرف على مدى وجود التعاون بين البلديات في الجزائر خاصة بين البلديات التي تتوفر على موارد مالية كبيرة و بلديات ضعيفة الموارد المالية والتي تعاني في الكثير من الأحيان حتى تسير نفقات موظفيها .

❖ **أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الإطار العام للتعاون بين البلديات و لمبدأ التضامن بين البلديات في الجزائر والآليات المجسدة له والبحث عن أسباب النجاح والفاشل وأهم المعوقات التي تحول دون تجسيده، مع إيجاد الحلول لتطويره و ضمان نجاعته والتحقق من توافق نفقات البلديات و المهام الموكلة إليها و بين العجز الذي تعاني منه من خلال محدودية إرادتها المالية .

كما تهدف الدراسة أيضا إلى معرفة الجهود الجزائرية لتشجيع التعاون بين البلديات و انعكاساتها لتحقيق التنمية المحلية في مختلف ربوع الوطن خاصة في تلك البلديات التي تعاني الدائم في ميزانيتها رغم الترسانة القانونية المنظمة لذلك لاسيما قانون البلدية 10/11 وكذلك أهم الآليات و القوانين المنظمة للتضامن بين البلديات .

كما تبين هذه الدراسة مكانة الجماعات المحلية في القوانين و التشريعات الجزائرية و علاقة الجماعات المحلية ودورها في تفعيل التعاون بين البلديات كطرف فاعل رئيسي وليس ثانوي في مجال التنمية المحلية والتنمية المستدامة .

❖ **أدبيات الدراسة :**

لقد عرف موضوع التعاون بين البلديات عدة دراسات و بحوث نذكر ثمنها

- مذكرة تخرج بعنوان التعاون بين البلديات من إعداد الطالبة داودي فاطمة الزهراء مذكرة لنيل شهادة الطور الأول في إطار مدرسة الدكتوراه.حيث تطرقت فيه التكريس القانوني للتعاون بين البلديات ومختلف القوانين والمراسيم المنظمة له كما أعطت مختلف الأساليب المجسدة للتعاون بين البلديات وخلصت إلى أن واقع التعاون بين البلديات اليوم يوضح عدم الممارسة و التي هي شبه منعدمة إذ أن معظم البلديات المتجاورة حتى و إن كانت لها حاجيات مشتركة و نقائص في مختلف المجالات التي تعاني منها فإنها لا تلجا إلى هذا أسلوب وهذا ما يوضح أولا : مستوى الممثلين والمنتخبين حيث أن اللجوء إلى هذا الأسلوب يمثل تشبع المسؤولين بثقافة الإقليم ، الجهة الذكاء ، التخطيط الإقليمي، التنمية المستدامة وثقافة التضامن والتعاون.
- مذكرة تخرج بعنوان التضامن المالي ما بين البلديات في ظل قانون 10/11 المتعلق بالبلدية من إعداد الطالبين ضيف عبد الرزاق و بهنة رشيد رسالة تخرج لنيل شهادة ماستر وقد طرحوا فيه الإشكالية التالية هل يوجد تضامن مالي ما بين البلديات في الجزائر ؟ و ماهي الصور الكفيلة لتجسيده ؟ وقد توصلوا إلى أن التضامن المالي ما بين البلديات سياسة مالية موجودة في اغلب دول العالم والجزائر من بين المطبقين لهذا النظام، الذي يهدف في الأساس إلى التقليل من الإختلالات المالية التي تعرفها البلديات داخل الدولة، وذلك من خلال تعبئة الموارد وإعادة توزيعها على هذه البلديات، وفق صيغ تحقق التضامن فيما بينها .
- مقال للأستاذ بلة نزار بعنوان التعاون بين البلديات كآلية لمساهمة الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية وترشيد أملاكها والتي عرج من خلالها إلى إعطاء المفاهيم حول التعاون و التضامن و مفاهيم حول الجماعات المحلية و التنمية المحلية ثم أعطى العلاقة

بين التعاون و التنمية المحلية وإعتباره حلقة من حلقات تحقيق التنمية الشاملة و المستدامة .

❖ **الإشكالية :**

يعد التعاون بين البلديات من آليات الحقيقية التي ترفع التنمية المحلية ، حيث أصبح اليوم من المواضيع التي تتعلق أساسا بموضوع التنمية الاقتصادية.

و بما أن التعاون المشترك بين البلديات يشكل أحد الوسائل الحديثة لتطوير أداء الإدارة المحلية و الرفع من كفاءة التسيير المحلي ، حيث يسمح بترشيد استغلال أملاك الجماعات المحلية ، من تمكين البلدية من مواجهة الصعوبات و المشاكل التي لا تقوى على حلها منفردة لمحدودية الإمكانيات المالية والمادية و البشرية ، أصبح يشكل اليوم أحد الوسائل المتاحة للبلديات للتقليل تبعيتها المالية للدولة ويتجه للمحافظة على الموارد المالية عن طريق تعبئة الحد الأدنى من الموارد الذاتية و تبادل الإمكانيات و الوسائل المادية وسد العجز الحاصل في البنية التحتية و التجهيزات من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف يساهم التعاون بين البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ؟

❖ **الأسئلة الفرعية :**

- هل يوجد تعاون بين البلديات في الجزائر ؟
- ما هي الأليات المنظمة للتعاون بين البلديات ؟
- ما هي الجهود الجزائرية لتشجيع التعاون بين البلديات وإنعكاساتها على التنمية المحلية؟
- ماهو واقع التعاون بين البلديات وعقباته وكيف يمكن تفعيله من اجل تحقيق تنمية متوازنة ؟

❖ **الفرضية الرئيسية :**

إن الإجابة على هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح الفرضية التالية :

يمثل التعاون بين البلديات أحد المخارج التي يمكن من خلاله أن تصل الجزائر لتحقيق التنمية المحلية.

❖ **الفرضيات الفرعية :**

- التعاون بين البلديات يسهم في تحقيق تنمية محلية متوازنة .
- تفعيل الأطر التنظيمية والقانونية المنظمة للتعاون بين البلديات كفيل بتحقيق توازن في التنمية المحلية بين مختلف بلديات الوطن.
- وجود عراقيل تحول دون تحقيق مبدأ التعاون بين البلديات مما يدعو إلى إيجاد حلول لها .

❖ **المنهج المتبع :**

بغية الوصول إلى دارسة نقدية تحليلية لدور التعاون بين البلديات في العملية التنموية في الجزائر الممثلة في مجالسها المنتخبة وللوصول إلى الأهداف المرجوة، اعتمدت الدارسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الإطار المفاهيمي للتعاون بين البلديات و الإطار المفاهيمي للتنمية

المحلية و التعرف على مختلف الأطر والآليات القانونية و السياسية و المالية للتعاون بين البلديات وكذا واقعه و آليات تفعيله في الجزائر

❖ **الإقتراب المعتمد**

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الاقتراب القانوني من أجل دراسة قانون البلدية 10/11 وتوضيح الأطر القانونية التي تحكم التعاون بين البلديات و تأثيره على تحقيق التنمية المحلية في الجزائر بالإضافة إلى توضيح العلاقة بين السلطة الوصية و هاته الأخيرة ، كما أن الاقتراب القانوني يمكن من معاينة ما إذا كانت التشريعات والتنظيمات تطبق بصورة صحيحة فهو يرتكز علي الجوانب القانونية بمعني الالتزام بالمعايير والضوابط المتعارف عليها أي مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية ،كذلك يركز علي النشاط القانوني للإدارة العامة وما يرتبط به من حقوق التزامات التي يوفرها الدستور والقوانين واللوائح و ما تكفله هاته الأخيرة للإدارة العامة .

❖ **تقسيم الدراسة .**

للإلمام أكثر بالموضوع الذي تم إدراجه تحت عنوان دور التعاون بين البلديات في التنمية المحلية في الجزائر تمت معالجته في فصلين أساسيين :

الفصل الأول

والذي جاء تحت عنوان "الإطار المفاهيمي للتعاون بين البلديات و التنمية المحلية" والذي قسم بدوره إلى مبحثين الأول تعلق بالإطار المفاهيمي للتعاون بين البلديات والثاني بمفهوم التنمية المحلية .و اللذين قسما بدورهما إلى ثلاث مطالب تناول بالشرح مختلف التعاريف الخاصة بهما وكذا الأهمية و الخصائص والمقومات و الأهداف .

الفصل الثاني

وفي هذا الفصل طرحنا فيه التعاون بين البلديات كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر بين واقع التطبيق ومقتضيات التطوير وتطرقنا فيه من خلال المبحثين إلى الجهود الجزائرية لتشجيع التعاون بين البلديات و انعكاساتها على التنمية المحلية والمتمثلة في الأطر القانونية و السياسية و المالية للتعاون بين البلديات و إنعكاساته على التنمية المحلية أما المبحث الثاني و الأخير عرجنا فيه إلى التعاون بين البلديات في الجزائر و تحديات التنمية : عقبات الواقع وآليات التفعيل من خلال التعاون بين البلديات في الجزائر وتحقيق التنمية بين النصوص القانونية و التحديات الواقعية و العراقيل و الصعوبات التي تواجه التعاون بين البلديات في الجزائر و إنعكاستها على التنمية لنعطي في الأخير آليات تفعيل التعاون بين البلديات من أجل تحقيق تنمية متوازنة.

❖ **تحديد المصطلحات .**

***<u>التعاون بين البلديات :</u>**

ويقصد بالتعاون بين البلديات" إمكانية البلديات أن تتعاون وتستثمر مواردها و إمكانياتها بصورة مشتركة من أجل القيام بأعمال مفيدة لها جميعا"

كما يتمثل في وجود روح التضامن بين البلديات الغنية والفقيرة فيما بينها مباشرة سواء تضامن مالي أو غير مالي أو عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية

* **<u>التنمية المحلية :</u>**

يمكن تعريف التنمية المحلية في أبسط معانيها على العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور أن تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة

❖ **صعوبات الدراسة .**

- ✓ عدم التحكم في اللغات الأجنبية و كذلك صعوبة ترجمة المصطلحات و المفاهيم من لغتها الأصلية إلى اللغة العربية
- ✓ قلة المراجع والتي تعد الحائل الأول دون إنجاز موضوع من هذا النوع خاصة على مستوى مكتبة المسيلة.
- ✓ ضيق الوقت يعيق من التحكم الجيد في إعداد المذكرة.
- ✓ الحالة الوبائية التي تعيشها البلاد جراء تفشي فيروس كرونا نقص حركة النقل بين الولايات والجامعات قصد البحث عن مراجع تفيد الموضوع

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتعاون بين البلديات و التنمية المحلية

تمهيد

إن تحقيق التنمية المحلية يقتضي وضع استراتيجية تقوم أساسا على الاستفادة من نقاط الضعف التي عرفتها هذه الأخير و هذا ما يتطلب الانتقال بمالية الجماعات المالية إلى مستوى تستجيب فيه تطلعات التنمية المحلية، وعموما تعرف الجماعات المحلية تفاوتا في مواردها المختلفة و هذا راجع لأسباب متعددة و للتخفيف من حدة هذا التفاوت أسس المشرع الجزائري عبر مختلف قوانين البلدية من سنة 1967 إلى غاية 2011 لفكرة التضامن بين البلديات كآلية مالية للتعاون بينها.[1]

سنحاول في قد هذا الفصل تناول مبحثين رئيسيين سلطنا الضوء في المبحث الأول على ماهية التعاون بين البلديات وأهميته وخصائصه وأهدافه ثم تطرقنا إلى أسباب تزايد الإهتمام بموضوع التعاون بين البلديات.

أما المبحث الثاني فعرجنا من خلاله إلى ماهية التنمية المحلية من خلال التعريف بالتنمية المحلية وأهدافها و خصائصها ومقوماتها ووصولا لمراحلها و مجالاتها .

[1] فيرم فطيمة الزهراء، التضامن ما بين البلديات ودوره في تحقيق التنمية المحلية. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 04، 2020، ص 221.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتعاون بين البلديات و أهميته

المطلب الأول : تعريف التعاون بين البلديات و أهميته

أ – تعريف التعاون بين البلديات

يأخذ مفهوم التعاون عدة تعاريف حيث يقصد به :

- **لغة** : و مصدره تعاون ، يتعاون، تعاونا فهو متعاون يقول الله سبحانه و تعالى في كتابه الكريم :...و تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم و العدوان "[2]

ويجمع التعاون بين المؤازرة و التأزر و المساعدة التعاون الوطني ...إلخ [3]

- **إصطلاحا** : إلتزام القوي الغني على معونة الضعيف الفقير بالتعاون و العمل المشترك يعني به في المالية التضامن القوم، إلتزام كل منظم أن يؤدي عن الأخر ما قد يقصر على أدائه.

ويشمل التعاون بين البلديات على عدة مفاهيم منها التضامن والتوأمة بين البلديات كمفهوم ضيق للتعاون البلدي الدولي البلديات حيث يمكن للبلديات القيام بالتعاون البلدي الدولي مع بلديات أجنبية وهذا ما يطلق عليه بالتوأمة، أما فيما يخص التضامن فهو قيام بلدية بأعمال تضامنية تطوعية لبلدية أخرى تحتاج إلى مساعدات وذلك في حالات عجز مالي أو الكوارث...، لكن المفهوم الحقيقي للتعاون بين البلديات هو ذلك المفهوم المنتج والمحرك لعجلة التنمية والاقتصاد وتلبية حاجيات مشتركة بين عدة بلديات تتكافل فيما بينها لتحقيقها.

إن التعاون بين البلديات له مفهوم معين يقوم على أسس وقواعد ويجسد من خلال أساليب معينة تختلف من دولة إلى أخرى، فهو يسمح لبلديتين أو أكثر القيام بأعمال مشتركة وتشكيل فضاء للتعاون والشراكة في إطار التنمية المشتركة وتهيئة الإقليم وتسيير مرافق عامة والتضامن.. إلخ، وهذا كله من أجل الخروج من حدود المساهمة الذاتية للجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية والتنمية المستدامة، حيث يمكن للبلديات إبرام إتفاقيات وعقود فيما بينها لتحقيق تلك الأعمال بموجب مداولاتها، كما يمكن أن يكون التعاون بطريقة غير مباشرة عن طريق صندوق التضامن البلدي والذي يشكل حقيقة آلية للتعاون البلدي غير مباشرة في شكل تضامني [4]

وينقسم التعاون البلدي المحلي إلى قسمين :

أولا -التضامن بين البلديات:

يتمثل في وجود روح التضامن بين البلديات الغنية والفقيرة فيما بينها مباشرة سواء تضامن مالي أو غير مالي أو عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية .

ثانيا -التعاون بين البلديات:

هو المفهوم المجسد للمعنى الحقيقي للتعاون حيث يستعمل هذا المفهوم للدلالة على مصطلحات عديدة تحمل معنى واحد من بين هذه المصطلحات :

-التعاون بين البلديات La coopération intercommunale .

-التعاون ما بين البلديات L'intercommunalité .

-التجمعات البلدية Les groupements des communes.[5]

---

[2] سورة المائدة الأية 02

[3] معجم المعالي ، من الموقع الإلكتروني www.almaany.com، تاريخ الإطلاع 2021/04/16 ، 16:00

[4] بلة نزار ، **التعاون بين البلديات كآلية لمساهمة الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية وترشيد أملاكها** ,مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ،العدد 2 ، ديسمبر 2019 ص 67-68

[5] داودي فاطمة الزهراء ، **التعاون بين البلديات** ، رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر 1 ، سنة 2014 ، ص 27

ويقصد بالتعاون بين البلديات" إمكانية البلديات أن تتعاون وتستثمر مواردها وإمكانياتها بصورة مشتركة من أجل القيام بأعمال مفيدة لها جميعا "، إذن هناك فوارق معتبرة بين الجماعات المحلية من حيث الثروات والطاقات الجبائية فمنها الغنية ومنها الفقيرة ولتدعيم الجماعات المحلية الفقيرة التي تعاني من نقص مواردها الذاتية لا بد من الاهتمام بنظام التضامن والتعاون ما بين البلديات والولايات في محاولة لتحقيق التوازن بينها ، إضافة إلى مشكل التقسيم الإداري للجماعات المحلية عموما والبلديات خصوصا التي تتم بالعشوائية خاصة مع وجود مبدأ الاختصاص الإقليمي والسبب أن الجماعات الإقليمية عندما تباشر اختصاصاتها، لا تتجاوز حدود إقليمها وإذا حصل ذلك ينتج عنه عيب عدم الاختصاص .

كما تشير الموارد المالية الذاتية لميزانية البلديات أساسا على مدى القدرة الذاتية للبلديات على الاعتماد على نفسها في تمويل التنمية المحلية ومن ثم مؤشر جيد لمدى نجاحها في التنمية المحلية، لكن هذا لم يتحقق حتى الآن وهذا ا رجع إلى قلت إيراداتها البلدية حيث أصبحت عاجزة عن تحقيق أهدافها من خلال عدم تعبئة قدر ممكن من الموارد المالية، وعدم توفرها على إيرادات أملاك متنوعة والتي تنتج عن استغلال البلدية لأملاكها بنفسها باعتبارها أشخاصا اعتبارية تنتمي للقانون العام أو تحصيل حقوق أو ضرائب مقابل استغلالها من طرف الخواص، لكن وفي ظل مبدأ الاختصاص الإقليمي فالبلديات العاجزة لا تستطيع التعاون بينها وبين البلديات المجاورة للخروج من ميزانيتها المفلسة لعدم توفرها على إيرادات لتغطية هذا العجز، كما أن نقص إيرادات الاستغلال المالي هي الأخرى سبب في عدم ترشيد ممتلكاتها واستغلالها محليا حيث تشكل هذه الإيرادات من العوائد الناتجة عن بيع منتجات أو عرض خدمات توفرها البلدية، فإذا كانت البلدية عاجزة عن توفير هذه الإيرادات وليس لها الصفة القانونية بحكم مبدأ عدم الاختصاص فكيف لها أن تخرج من العجز الذي تتخبط فيه البلديات النائية الفقيرة، حيث أن هذه الإيرادات تأتي من عوائد الوزن والكيل والقياس وعوائد الرسوم عن الذبح الإضافية المتمثلة في ختم اللحوم أو حفظها ما يمكننا أن نضيف الإيرادات التي توفرها مصالح التخزين العمومي والمتحف العمومية والحظائر العمومية.[6]

و قد تطرق المشرع الجزائري إلى لتعريف التعاون المشترك بين البلديات مصطلح من خلال المرسوم التنفيذي رقم 17-329 الذي أطلق عليه مصطلح التعاون اللامركزي بين البلديات كما وقد نص القسم الخامس من الباب الثاني من قانون البلدية على شروط و أهداف التعاون المشارك بين البلديات فتنص المادة الثانية الفقرة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 17-329 على :

- التعاون اللامركزي علاقة شراكة دائمة بموجب اتفاقية تعاون بين جماعة إقليمية جزائرية أو أكثر وجماعة إقليمية أجنبية أو أكثر ، يهدف تحقيق مصلحة متبادلة في إطار صلاحيتها المشتركة (2) [7].

و المقصود بالجماعة الإقليمية الأجنبية حسب المشرع الجزائري حسب نفس المرسوم هي كل جماعة أو هيئة تمارس وظائف إقليمية ومعترف بها كجماعة إقليمية بموجب القانون الداخلي للدولة التي تنتمي إليها .

---

[6]معمر حمدي،'' **إصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية بالإشارة إلى حالة ميزانية البلديات''**، مجلة الاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ، العدد2 ، المجلد4 ، 2018 ، ص ص86-87 .

[7] أنظر المادة 2 الفقرة الأولى المرسوم التنفيذي رقم 17-329 المؤرخ في 15 نوفمبر 2017 يحدد كيفيات إقامة علاقات تعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية و الأجنبية ، الجريدة الرسمية ، العدد 68 سنة 2017 ص 4 .

ب – أهميته :

تتجلى أهمية التعاون بين البلديات وتبرز من خلال تخفيف العبئ المالي على البلديات التي يشهد عجز دائم وتستطيع تغطية نفقاتها لتلبية حاجات مواطنيها من التنمية المحلية ، حيث يعد الوسيلة الفعالة لنقص الموارد المالية و الجبائية والتخفيف من الأزمات للبلديات الضعيفة خاصة تلك البلديات التي لا تسمح لها مواردها المالية حتى بتغطية نفقات أجور عمالها .[8]

كما أن التعاون بين البلديات يجلب الإستثمار لهذه البلديات الضعيفة بحيث تكون فيها حركية إقتصادية تمكن من القضاء على بعض المشاكل الإجتماعية كالفقر و البطالة ... إلخ يخلق حركية إقتصادية الجالبة للتنمية المحلية و المستدامة فهو يسمح بتعاضد بين مختلف البلديات و إنشاء مصالح عمومية مشتركة فهو يقوي البلديات الضعيفة و يمكنها من النهوض بالمشاريع التنموية مع الحفاظ على إستمرارية البلديات الغنية التي تجلب لها مصادر جبائية أخرى.

كما يحقق التعاون بين البلديات العدالة الإجتماعية بين مختلف المجموعات الإقليمية أو البلديات فهو يقضي على الفوارق الاجتماعية عبر مختلف أنحاء الوطن فهو يحد من الفقر و الجوع و إنتشار الأمراض فهو الوسيلة لتحقيق التوازن في الإستفادة من خيرات البلد

كما يسمح التعاون بين البلديات من التقليل من أثار حجم الكوارث الطبيعية و الأزمات الإقتصادية التي تتعرض لها الدولة حيث يعد السبيل إلى بعث روح التضامن بين مختلف شرائح المجتمع وبين مختلف الهيئات العمومية .

المطلب الثاني : خصائص التعاون بين البلديات و أهدافه :

1/ خصائص التعاون بين البلديات :

تتلخص خصائص التعاون بين البلديات فيما يلي : [9]

أولا: التعاون كأداة للتطوير الإداري

إذ يمكن للمجلس الشعبي البلدي لبلديتين أو أكثر أن يقرر الاشتراك في مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات لتقديم الخدمات أو التجهيزات أو المصالح ذات النفع المشترك بينها سعيا وراء تطوير نظام الإدارة المحلية .

ثانيا: تلبية حاجات المواطن وتحقيق المشاريع الكبرى:

البلديات الجزائرية في أمس الحاجة لمثل هذا التعاون فواقعها المتسم بالعجز على المستوى المالي، الفني، البشري يفرض عليها الاستنجاد بمثل هذه التقنية خاصة بعد التقسيم الإقليمي لسنة 1984 ، الذي أفرز بلديات أقل ما يقال عنها أنها جد ضعيفة، فمنها ما لا تملك حتى الموارد الضرورية لتغطية قسم التسيير فما بالك بتجهيز وتسيير المرافق العامة، لذلك على البلديات المتجاورة وذات الخصائص المتشابهة وهي كثيرة التعاون فيما بينها لتلبية حاجيات مواطنيها، وهو ما سيمكنها من تخفيض التكاليف ومدة إنجاز مختلف المشاريع حتى تحقيق الكبرى منها.

ثالثا : الرفع من قواعد التسيير والحكم المنظم:

---

[8] نور الهدى روبحي ، **إصلاح نظام الجماعات الإقليمية البلدية في القانون 11-10** ،مذكرة الطور الأول لمدرسة الدكتوراه الدولة و المؤسسات العمومية ، بن عكنون سنة 2012-2013 ، ص 152

[9] بلة نزار ، مرجع سابق ، ص ص 75 - 76

من أجل القضاء أو الحد من عدم التمكن من قواعد التسيير والأنظمة وعدم وجود ثقافة خاصة بالإدارة المحلية تسمح بإدراج التعاون والشراكة كعنصر إيجابي يساهم في التكفل بالمرافق والمشاريع المشتركة، مما يوفر موارد وقدرات للأطراف المتعاونة ويسمح بتبادل الخبرات ويطور نوعية الخدمات المقدمة للمواطن المحلي في فضاء التعاون بين البلديات .

رابعا : إستهداف التعاون بين البلديات و المساس بمواضيع متنوعة وقضايا تمس مختلف المجالات:

إحداث فضاء للتعاون بين البلديات في إقليم محدد يساهم في حل عدة مسائل إدارية ومالية ويساعد على التنسيق ما بين البلديات المتجانسة للتكفل بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومسائل البيئة والتهيئة العمرانية، كما يحل مشكل الصراعات على حدود البلديات، فتشابه البلديات والجوارية تتطلب إنجاز مشاريع مشتركة في مجالات عدةكالمجال الاجتماعي والهياكل القاعدية والمرافق الرياضية والثقافية، وقد تساهم في حل مشكلة العقار خاصة في البلديات الساحلية والشمالية، حيث تمكن من إنشاء مناطق عمرانية ما بين عدة بلديات وفق شكل من الأشكال المنصوص عليها .

2/ أهدافه :

تتمثل أهداف التعاون ما بين البلديات فيما يلي:[10].

- ضمان الحد الأدنى من الخدمات العمومية المقدمة للمواطن، عن طريق تزويد البلديات الأكثر فقرا بالموارد الضرورية، التي تسمح لذا بمواجهة المشاكل التي تواجهها.
- تمويل الجماعات المحلية من خلال مساهمتها المالية، فيما بينها والمتمثلة في الإعانات المالية التي تقدمها إلى الصندوق البلدي للتضامن، وصندوق الجماعات المحلية للضمان، باعتباره أداة لتحقيق التضامن المالي والتي تعتبر مصدرا خارجيا من مصادر تمويل الجماعات المحلية.
- يساهم التضامن المالي ما بين البلديات في ضمان المداخيل الجبائية، بحيث يمتلك صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، نسب من الضرائب والرسوم الممنوحة له بموجب قوانين المالية يتكفل بإعادة توزيعها ، تعتمد في ذلك على معيار مالي و المعيار الديمغرافي للبلديات خاصة البلديات والولايات الرعوية و الفلاحية، التي تشهد ضعف في مواردها الجبائية التي تشمل على نسبة % 60 من التخصيص الإجمالي للتسيير ، ونسبة % 40 من التخصيص الإجمالي للتجهيز والاستثمارات المحلية.
- تمويل التنمية المحلية - من خلال دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية،والمتمثل في تمويل برامج

التسيير ، برامج التجهيز والاستثمار الممولة من طرف الصندوق نفسه، في إطار البرامج والمشاريع التنموية المحلية

بقصد مساعدة الجماعات المحلية في إنجازها

- تحقيق المنفعة العامة وذلك من خلال إنشاء مرافق عامة جديدة كبناء المدارس ومستشفيات في إطار التضامن المالي والمادي بين الجماعات المحلية وتسعى إلى

[10] فيرم فطيمة الزهرة ، **مرجع سابق**، ص 22

بتحقيق مصلحة محلية للمواطنين المقيمين على مستوى إقليمها دون استثناء أو تمييز من خلال إنفاق لمبالغ مالية، إلى إشباع حاجة عامة محلية .

- تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تحقيق رغبات و حاجيات السكان المحلية وأولوياتهم، بالإضافة إلى مساهمة الفرد في التنمية ،وشعوره بالمسؤولية، وهذا ينعكس إيجابا على مستوى الهيئات الإدارية ،وهي ركيزة لتقوية وتطوير قيم المواطنة.

المطلب الثالث : أسباب تزايد الإهتمام بالتعاون بين البلديات

يعتبر العجز المالي في ميزانية البلديات أحد الأسباب الحقيقية لتبني سياسة التضامن المالي بين البلديات بالإضافة إلى أسباب أخرى ندرجها على النحو التالي:

أولا -عجز ميزانية البلدية

الواقع المالي للبلديات يوضح العجز المتتالي لبعض البلديات فالجماعات المحلية تواجه صعوبات معتبرة بسبب اختلال التوازن بين مستوى مواردها وحجم المهام التي تبنتها والدور المنوط بها في إطار النمو المحلي والمنظومة المحلية بصفة عامة ، تسبب هذا الوضع في تفاقم العجز المالي عانت منه في وقت مضى الجماعات المحلية و الذي انعكس سلبا على نوعية ومستوى الخدمات المنتظرة من هذه الجماعات.

فالوضعية المالية الصعبة للبلديات أثرت على دوريا التنموي وجعلها غير قادرة على القيام بالمهام المنوطة بها والتي تدخل في اختصاصها وهذا راجع إلى ضعف مواردها المالية حيث أنه من شروط نجاح اللامركزية تحكم المنتخبين المحليين في ترقية وتطوير الموارد المالية، وهذا العجز يرجع لعدة أسباب لعل أهمها النمو السريع لنفقات ميزانية البلدية لزيادة احتياجات ومتطلبات المواطنين التي تنمو طردا مع عدد السكان، وارتفاع الديون بسبب سوء تقدير المشاريع، وعدم التدقيق في معيار توزيع الإعانات .بالإضافة إلى الارتجال في اتخاذ القرارات الغير المبنية على دراسات سابقة، بالإضافة إلى غياب الاستغلال الأمثل للمصالح والمرافق العمومية، حيث يبين الواقع اليوم أن الكثير من البلديات تقدم مجموعة من الخدمات بالمجان، في حين يمكن أن تحصل على إيرادات من وراء ذلك في حدود ما يسمح به القانون.

ثانيا- ضعف الموارد المالية للبلديات

إن من بين أهم المشاكل التي تعاني منها البلدية ،هي عدم كفاية مواردها المالية، الأمر الذي يحول دون أدائها الأعمال المنوطة بها، لإشباع احتياجات المجتمع و تحقيق التنمية المحلية، وجعلها في تبعية السلطة المركزية خاصة فيما يتعلق بتمويل التدخل الاقتصادي، الذي يتطلب مساعدات من طرف الدولة، والحقيقة أن مشكلة الموارد المالية المحلية مشكلة تعاني منها معظم الدول التي تتبنى نظام اللامركزية، الذي يرجع ضعف إلى عدم كفاية الموارد الدالية وقلة مردودية الجباية المحلية [11].

فالاستقلال المالي للجماعات المحلية يتوقف على مدى قدرتها على توزيع وتخصيص هذه الموارد وتوجيهها في المجالات والقطاعات التي تراها مناسبة، وفقا للحاجيات والطلبات المعبر عنها محليا، ومن جانب آخر تعتبر الموارد الجبائية المصدر الأساسي لتمويل البلديات و الولايات بالنظر إلى تطور عوائد لممتلكاتها و محدودية تدخلاتها وهي بهذا تمثل أكثر من 90بالمائة من مواردها الذاتية مقابل % 10 لعائدات الممتلكات ، ومن الصعوبات التي

[11] فيرم فطيمة الزهرة ، مرجع سابق ، ص225

تواجهها الجباية المحلية عدم إمكانية البلدية القيام بخلق أية ضرائب ورسوم أو تحديد وعاء لها أو مبلغها لأن هذا يرجع للسلطة التشريعية.

ثالثا- التقسيم الإداري لسنة1984

التقسيمات الإقليمية التي مرت بها الجماعات المحلية في الجزائر كان لها آثار وانعكاسات متباينة على تمويل هذه الأخيرة و بالتالي إمكانية إحداث تنمية محلية ومن ثم فهي تعتبر أحد أسباب التضامن في ما بين البلديات، فالتقسيم الإداري لسنة 1984 جاء بطريقة عشوائية، فرفع عدد الولايات من 31 إلى 48 ولاية وضاعف من عدد البلديات الموجودة على المستوى الوطني حيث رفع عددها من 704 إلى 1541 بلدية من دون أن يراعي إمكانياتها، فهو تقسيم جاء على أساس الكم وهو عدد السكان مما أدى إلى ظهور بلديات صخرية ذات طبيعة ريفية لا تسمح لها وسائلها الخاصة بالتطور ولا يساعد هذا التقسيم على التأقلم مع الوضع الجديد للبلاد، خاصة فيما يخص النمو الديمغرافي الكبير

فهذا التقسيم الإداري أفرز عددا من السلبيات نذكر منها:

- ازدياد في عدد البلديات القروية عديمة الدخل لا ترتكز على أي حياة اقتصادية أو مالية ثلثي البلديات العاجزة ريفية.
- ظهور أكثر من 600 بلدية اصطناعية تحتاج إلى توظيف جديد.
- لم يصاحب هذا الإجراء وسائل لترقية الاستثمار في هذه البلديات وبالتالي خلق العمالة.
- زيادة عدد الموظفين الذي استلزم مضاعفة ميزانيات التسيير دون أي مورد مالي لتغطية ذلك.
- الإنخفاض الحاد لأسعار البترول الذي شهدته سنة 1986 والذي أدى انخفاض إلى عائدات الجباية البترولية إلى % 54.18 انعكس سلبا على المساعدات المخصصة من طرف الدولة للجماعات المحلية.
- تشتيت الحصيلة الجبائية، حيث أن الحصيلة التي كانت توزع على 704 بلدية و 31 ولاية أصبحت تتشارك فيها 1541 بلدية و 48 ولاية .

وهكذا بدأ العجز ينمو عاما بعد عام وأعباء الصندوق المتشترك للجماعات المحلية تتزايد لمواجهة هذا العجز ولكن دون جدوى وأصبحت الجماعات المحلية العاجزة شبه مشلولة عن أداء هذه المهام وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية المحلية، من حيث أنها تخضع لتنظيم موحد رغم خصوصيات كل منها فهنالك بلديات صغيرة وأخرى كبيرة ، فقيرة وأخرى غنية، ساحلية وأخرى صحراوية . فكانت النتيجة هذا التباين والتفاوت[12] .

المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية .

المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية و أهدافها .

1/ تعريف التنمية المحلية :

قبل أن نتطرق إلى تعريف التنمية المحلية لابد أن نعرج إلى المقصود من التنمية ومختلف التعاريف الخاصة بها

تعريف التنمية :

لغة : حسب معجم المعاني الجامع – تنمية مصدر نمى ، ينمو ، تنمية فيقال سعى إلى تنمية تجارته : أي الرفع و الزيادة في أرباحها ورأسمالها ، التنمية الإقتصادية : الرفع من مستوى الإنتاج و الدخل الوطني .[13]

---

[12] فيرم فطيمة الزهرة ، مرجع سابق ، ص225

[13] معجم المعالي ، مرجع سابق ، تاريخ الإطلاع 2021/04/17 ، 20:00

إصطلاحا :

إختلفت مفاهيم التنمية إصطلاحا من شخص لأخر تبعا للمضمون الذي يركز عليه ، لكن يكمن إجمال التعاريف للتنمية بأنها عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواءا إجتماعيا أو إقتصاديا أو سياسيا بحيث يتنقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع لذي ينبغي أن يكون عليه بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال إستغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغل في مكانها الصحيح ، ويعتمد التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه ويفرق العلماء ببن التنمية و النمو فالتنمية ترتبط بالتغيرات الجذرية في هيكل المؤسسة نفسها و ليس فقط على النتيجة كما هو الحال في النمو [14]

ويرى الدكتور نصر عارف أن التنمية من أهم المفاهيم التي برزت في القرن العشرين حيث أطلق على عملية تأسيس نظم إقتصادية و سياسية متماسكة فيما يسمى ب" عملية التنمية "

فالتنمية إذن هي الإرتقاء بالمجتمع و الإنتقال به من حال إلى حال أفضل سواءا أكان ذلك سياسيا أو إقتصاديا أو إجتماعيا أو فكريا ثقافيا مع إستغلال الأمثل لكل الإمكانيات والطاقات المادية و البشرية المتاحة و الكامنة من أجل الوصول إلى حياة أفضل للمواطنين بما يحقق تنمية مستدامة وشاملة .

إن التنمية تتضمن بعدين رئيسيين هما الشمولية و التكامل يعني ذلك أن نجاح أي تنمية لا يكفي أن يقتصر على الإهتمام الجانب الإقتصادي وحده مع إهمال الجوانب الأخرى لحياة الفرد و إلا أصبحت التنمية غير متكاملة وشاملة .

وبالتالي فالتنمية في مفهومها العام " عبارة عن عمليات مخططة و موجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته و إزالة العقبات لها و تحقيق الإستعلال الأمثل للإمكانيات و الطاقات لتحقيق التطور و النمو للمجتمع والرفاهية و السعادة للأفراد .[15]

ومن خلال ما سبق يكمن إستخلاص النقاط التالية :

- أن التنمية عملية ، بمعنى أنها مترابطة و متشابكة و متناسقة تتبع بعضها البعض في نظام يؤدي إلى غاية أي أنها عملية مجتمعية متشابكة و متكاملة في إطار ينتج من الروابط مع التعقيد من عوامل سياسية ، إقتصادية ، إجتماعية ، إدارية ، عمرانية .
- التنمية مفهوم ذو مدلول إقتصادي ، إجتماعي ، سياسي ، ثقافي وهو لا يرتبط بقطاع معين من المجتمع دون الأخر و لذا فهو منتج وطني يتفاعل مع المجتمع بكل قطاعاته .
- التنمية مصطلح لا يخضع لتعريف دقيق فهي ليست مجرد تحسن ظروف المعيشة و لكنها هدف مستمر وقدرة على التغيير و النمو و التطوير لذا فإن أهدف التنمية

[14]سعيد غني نوري ، التنمية بين المفهوم و الإصطلاح ، محاضرات في التنمية البشرية ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2016

[15]سلاوي يوسف ، **مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائر**، رسالة دكتوراه في الحقوق ، جامعة الجزائر1 ذراع بن خدة ، كلية الحقوق ، سنة 2018 ص 13

تتغير وفق ما يحتاج إليه المجتمع ولما هو ممكن التحقيق و هنا تكمن صعوبة إيجاد تعريف محدد لها [16]

التنمية المحلية :

يكتسي موضوع التنمية المحلية أهمية كبيرة لدى المجتمعات ،و ما دل على ذلك تشكل وعي واسع على ضرورة تبني التنمية المحلية و هذا ما اعتبر نقلة نوعية علمي صعيد التصورات التنموية ،ذلك أن إستراتيجية التنمية لم تعد تملى من الأعلى أو تأتي من الخارج ، بل أصبحت عملية قاعدية تستلزم مشاركة فعلية للسكان كتعبير عن الحياة التشاركية التي تتم فيها الجهود المحلية و الحكومية لتحسين مستوى المعيشي للمواطنين على جميع المستويات و إدماج الإقليم في منظومة التنمية الشاملة كما أن إشراك المواطن في هذا المشروع و اهتمامه به إذ أن التنمية المحلية السليمة تنبع انشغالات المواطن المحلي ، و بناءا على ذلك يمكن إعتبار أن التنمية المحلية ظهرت و برزت كرد فعل عن فشل سياسات التنمية المركزية .[17]

لقد تعددت التعريفات التي تبحث في هذا المفهوم نتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة ، وارتباط التنمية المحلية بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والسياسية بشكل متوازن تماما يساير زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة في توزيع عوائد التنمية ،وفي هذا الإطار يمكن أن نعرف التنمية المحلية على أنها " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحضارية من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة "

وعرفها الدكتور فاروق زكي على أنها " تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه التجمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية"

كما يمكن تعريفها على أنها " : هي عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم "

وهناك من يرى أن مفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين هما

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.

---

[16] خنفري خيضر " **تمويل التنمية المحلية في الجزائر** ، واقع و أفاق" رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الإقتصادية، سنة 2011 ، ص 9

[17] سلاوي يوسف ، مرجع سابق ، ص 2

- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة[18].

2/ أهداف التنمية المحلية

ظهرت التنمية المحلية كحل أنجح للوصول إلى تنمية شاملة، ومن بين دوافع التنمية المحلية هو تنويع النشاط الاقتصادي في مجال ترابي معين .وبما أن التنمية المحلية هي عملية الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية لتطوير كافة الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية للمجتمع، فهي تتوفر على مجموعة من لأهداف تسعى لتحقيقها والتي يمكن تصنيفها إلى ما يلي :

- أهداف اقتصادية

- زيادة الدخل القومي الذي يعتبر من الأهداف الرئيسية للتنمية لأنه يمثل العامل المؤدي لتجسيد أبعاد التنمية ، إذ أن ارتفاع الدخل القومي يقابله ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد، مما يعني تحقيق متطلبات الأفراد .كما يدل على قدرة الدولة لفرض الضرائب وزيادة مواردها المحلية، وبالتالي فإن قدرة الحكومة على تمويل النفقات العامة تزداد بإرتفاع مستوى تقدم المجتمع و نموه، وكلما توفرت أموال أكثر كلما أمكن تحقيق أكبر في الدخل الحقيقي .
- التوزيع العادل للثروات، حيث أن التنمية الحقيقية مرتبطة بمدى وصول نتائج النمو إلى جميع أفراده وتحقيق عدالة أكبر في توزيع المداخيل ،مما يعني أن أي تفاوت في توزيع المداخيل والثروات يخلق العديد من المساوئ المتمثلة في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية مثل ما هو موجود في معظم الدول النامية ،حيث تعيش في تمايز وتفاوت أكبر[19]
- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، ودون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.
- بناء الأساس المادي للتقدم مهم لأي تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي ،حيث أن معظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي والتي تعتبر بداية الطريق للتنمية المحلية الهادفة ،
- تحقيق الدعم والمساندة من الأفراد لبرامج الإنعاش الاقتصادي يرفع مستوى سلوكهم الاجتماعي لدفع عجلة التنمية.

- أهداف اجتماعية:

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.

---

[18] محمد خثير ،جمال صادفي ، **تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات و البلديات في الجزائر** ، مجلة نماء للإقتصاد و التجارة ، عدد خاص ، المجلد 2 ،أفريل2018 ، ص219

[19] غفاري فاطمة الزهراء ، زحوط زكرياء ، **دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية** ، رسالة ماستر، جامعة زيان عاشور الجلفة ، سنة 2018 ص ص 30-31

- تحقيق رفاهية الإنسان على المستوى المحلي ،خاصة في مجال السكن ،الصحة ، التشغيل إضافة لزيادة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمجتمع المحلي.
- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الذي يعتبر مطلب شعبي،كما هو واجب على الدولة لتحقيق الاستقرار لأفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين .ومن بين هذه الاحتياجات الأساسية نجد العلاج، الأمن، السكن، التعليم، المشاركة في الحياة الاجتماعية من خلال العمل، الاندماج السياسي، وإشباع هذه الحاجات يهدف لتحقيق غرضين هما:

1/مواجهة الاحتياجات الأساسية للمجتمع.

2/ تقديم مساعدة مباشرة ومكثفة لمن هم في حالات ملحة لهذه الاحتياجات، حيث تسعى التنمية هذه الحالة إلى توفيرها أو التخفيف من حدتها كانتشار الأوبئة، الأمية، البطالة، الفقر .

- أهداف ثقافية:

- احياء النشاطات والجمعيات الثقافية مما يؤدي إلى الاهتمام بالإطارات الفنية .
- تحقيق وتعزيز الترابط و التماسك بين التجمعات المحلية مما يسهل نموها بشكل متوازن، ويجنب المجتمع الكثير من الهزات والانتكاسات وذلك من خلال ترابط المشاريع وتماسكها وبالتالي يؤدي إلى الإحساس الدائم بالوحدة الوطنية.
- خلق الرأي العام الذي يؤمن بعملية التحول والتغيير، على أن يكون جزء من تلك النشاطات الإنسانية اليومية من خلال الشعور الجمعوي الذي يسيطر على العقول والسلوك والأفعال مما يضمن لها النجاح .
- إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار، وذلك من خلال سعي التنمية لبلوغ التحرر من قهر الظروف.
- البيئية والعادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائق في سبيل التنمية، والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والسياسية لتحقيق حياة أفضل والتحرر من ذهنيات محلية ضيقة[20]

المطلب الثاني : خصائص التنمية المحلية ومقوماتها .

أ – خصائص التنمية المحلية :

1* عملية عامة :تهتم برامج ومشاريع التنمية المحلية بجميع السكان وليس بفئة أوجهة أو جماعة أو هيئة محددة، أي موجهة لفائدة عموم المواطنين، بغض النظر عن من ساهم وشارك في إعداد خططها وتنفيذ وتوجيه ومراقبة برامجها وتمويل مشاريعها، أي أن تكون عامة في فائدتها وليس في إعدادها وتنفيذها، تجمع بين النخبوية والعمومية في التخطيط والإعداد والتنفيذ والعائد[21].

2*عملية ارتقائية:ارتقاء مستمر نحو الأفضل حيث يفضي كل مستوى يتحقق إلى طموح جديد لمستوى أعلى والانتقال من دائرة إلى أخرى بما يفرض استمرارية واستدامة وتواصل واتساع مجال التنمية لصالح الجيل الراهن والأجيال التالية و القادمة .

---

[20] غفاري فاطمة الزهراء ، زحوط زكرياء ، مرجع سابق 32

[21] أحمد شريفي ، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر** ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ، 2010 ، ص 14

3* عملية شاملة:تستغرق أهداف التنمية المحلية وتنصب برامجها ومشاريعها على كافة جوانب ومجالات حياة المجتمع وعلى جميع احتياجاته وأولوياته، ولا تقتصر على مجال أو قطاع معين أو التركيز على مشكلات محددة "، بل تشمل البعد المادي والمعنوي وتغطي جميع مجالات المجتمع المحلي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا في تزامن متسق ومتوازن الاهتمام.

4*عملية تساهمية :تقوم التنمية المحلية على فلسفة الجهود الذاتية سواء كانت بشرية أو مادية، أي يقوم بها أبناء المجتمع المحلي، حيث يعتمد التغيير التنموي أساسا على المشاركة الشعبية الفعالة فكرا وتخطيطا وتنفيذا في إطار منظم يعبئ ويوظف الموارد المحلية المتاحة، وألا يستعمل الإنسان لتحقيق التنمية دون المشاركة في قراراتها والاستفادة من ثمارها "

5*عملية مخططة:معلومة البدايات والنهايات واضحة الأهداف، مرتبة ومنسقة الخطى، محسوبة التوقعات من حيث التكلفة والعوائد تتوزع خلالها الأدوار والمسؤوليات في برنامج زمني، قابلة لقياس النتائج وتقييم الإنجازات،وهذه الخاصية تدل على أن التنمية المحلية ليست دالة عشوائية بمتغيرات عشوائية تسري في عالم الأشخاص والأشياء والأفكار بتلقائية وفي كل اتجاه، بل هي تغيير متحكم في عوامله بوضع خطط هادفة[22]"

6***عملية فنية :**التنمية المحلية تحتاج إلى المساعدات الفنية المتمثلة في الخبرات والتخصصات المختلفة من مهندسين وإداريين ومستشارين ومكاتب دراسات ومخابر في جميع المجالات سواء كانت داخل الدولة أو خارجها.

7***عملية متكاملة** :تتميز التنمية المحلية بالتكامل والتعاون بين النظم والقطاعات المختلفة وهو ما يشكل ضمانا لنجاحها وعمومية فائدتها، لذلك يجب أن يتكامل القطاع الفلاحي مع الصناعي مع الصحي مع التعليمي والثقافي والاجتماعي والديني والرسمي والتطوعي والمحلي والوطني والدولي، لتحقيق نهوض متكامل لأن التغيير الذي تنشده التنمية عملية متداخلة مترابطة عضويا، تكمل عناصرها بعضها بعضا في منظومة كلية متكاملة إذا تخلف منها أحد شوهها وأعاقها عن بلوغ أهدافها على الوجه المطلوب وأفرز مشكلات جديدة تصعب مواجهتها.

8* **عملية تغييرية :**تنقل المجتمع المحلي إراديا وقصدا من حال غير مرغوب إلى حال أفضل فالتنمية المحلية لها بعد مادي يتمثل في إنجاز وإقامة مشاريع ومرافق عمومية لتلبية احتياجات معينة ومتعددة وحل مشاكل محددة، وبعد معنوي كيفي وهو مساعدة المواطنين على تطوير قدراتهم ووسائل حياتهم وتقوية مشاعر المشاركة والتعاون والتضامن والتوجيه وحماية المصالح العامة، كما أنها عملية تعليمية تغرس في نفوس الناس عمليات إنجاز المشاريع دون مساعدة من الجهات المسئولة، أي تنمية
الاعتماد على الذات وغرس قيم حضارية وثقافية ايجابية تدفع المجتمع دوما نحو التقدم والارتقاء ماديا وأدبيا.

9*عملية مركبة :سلسلة متتالية ومتداخلة من الأنشطة عبر فترة زمنية معينة يتداخل فيها التخطيط والتنفيذ والمتابعة والإشراف والرقابة والتقييم، فهي ليست عمل موسمي أو ارتجالي متقطع ومتناثر، بل هي جهد متواصل يتم خلال فترة زمنية معينة، أي تحتاج إلى مجال زمني تتكامل فيه عملياتها لتحقيق أهدافها وإنجاز برامجها وتجسيد مشاريعها، فمنها ما يتم

---

[22] جعفري عبد الرزاق،"**التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر**"،رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2003 م، ص19 .

في المدى القصير ومنها ما يتطلب المدى المتوسط ومنها ما يحتاج المدى الطويل، فهي إذن عملية مخططة ومدروسة لا تستند إلى
العشوائية والارتجالية والذاتية وهي ليست برنامج وحسب دون مراعاة اعتبارات القدرة على التنفيذ والإنجاز والانتهاء من الإنجاز والرقابة والتقويم[23].

10*عملية ديمقراطية :تتيح لكافة أبناء المجتمع المحلي المساهمة بالرأي والفعل في جهود التنمية على أساس القبول والإقناع وتكافؤ الفرص، وفي سياق يحقق عدالة المشاركة في تحمل أعباء التنمية وعدالة توزيع عوائدها، الأمر الذي يجعل برامجها تشمل مشاريع تتكفل بإشباع وتلبية الاحتياجات التي يشعر بها ويرغب فيها سكان المجتمع وتتوافق مع آمالهم، ولا يجب أن تفرض عليهم برامج من خارج مجتمعهم، "فهي أساسا تعتمد على الديمقراطية وتمكين السكان أنفسهم من تجسيد أفكارهم والتحكم في شؤون مجتمعهم المحلي على أوسع نطاق 40 " ، وإتاحة فرص الحرية للأفراد والجماعات وتطبيق اللامركزية-.**11*التدخل الحكومي** :تتدخل الحكومة من أجل تقديم المساعدات لجهود المواطنين التي تعد الأصل والأساس، والتي يجب أن تكون مترابطة ومتكاملة فيما بينها أيا كانت أشكالها ومصادرها، وتؤكد على تعميق اللامركزية تخطيطا وتنفيذا[24].

ب- **مقومات التنمية المحلية**

لا يمكن أن تتحقق التنمية المحلية إلا في إطار شامل ومتكامل ومنسجم تتوفر فيه المقومات المعنوية والمادية ذلك أن" تنمية المجتمع عمل متخصص له أدواته ووسائله التي يتم بها تخطيط البرامج المختلفة وتنفيذها هذه المقومات نوجزها في النقاط التالية :

- **المقومات الغير المادية :** و نذكر منها

- **الشعور بأهمية التنمية :**هو الوسيلة الأكثر أهمية التي يمكن بها دفع أفراد المجتمع للتحرك في اتجاه موات للتنمية وحركة التغيير، مادامت هذه الأخيرة تعتمد على جهود أبناء المجتمع المحلي ،هذا الإدراك هو الذي يدفعه إلى التحرك وينقله من حالة الركود والسكون والعزلة إلى وضع النشاط والحيوية والتضامن والتفاعل،والشعور بأهمية التنمية وإدراك ضرورتها لا يتم اعتباطا وصدفة، وإنما يتكون وينمو بفعل جملة من العوامل نذكر بعضا منها.

- **مشاركة المواطنين :** يركز هذا الأسلوب على دفع الأهالي إلى تولي زمام المبادرة والتكفل بشؤون المجتمع والتخطيط لتغييره ، ويهدف هذا الأسلوب إلى تحميل المجتمع مسؤولية إحداث التغيير ودعمه واحتضانه، من خلال المشاركة في اتخاذ قرارات التحضير والتخطيط والتنفيذ والتقييم للبرامج (برنامج التجديد الريفي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، برنامج أسرتك...الخ).
- **ديمقراطية التنمية:** ويقصد بها أن تكون التنمية ديمقراطية الطابع ، يشارك فيها أبناء المجتمع لمحلي إراديا وطوعا بكل حرية ودون إكراه أو إلزام فكرا وتخطيطا وتنفيذا وتقويما أي يتحمل أعبائها والاستفادة من نتائجها، هذه المشاركة الديمقراطية تعتمد في الأساس على الإقناع وإتاحة الفرص المتكافئة أمام الجميع دون تمييز أو تفرقة وتلعب المنظمات الاجتماعية دورا هاما في هذا الشأن . [25]

---

[23] أحمد شريفي ، مرجع سابق ، 16

[24] أحمد شريفي ، مرجع نفسه ، 16

[25] أحمد شريفي ، مرجع سابق ، 25

- **بناء برامج جواريه فعالة ومخططة:** لهذه البرامج الجوارية دورا مهما في نشر المعارف و إيجاد الاتجاهات المواتية للتنمية وإكساب المواطنين أساليب مواجهة المشكلات (لجنة المدينة) وأصول وقواعد العمل الجماعي المنظم والمجدي ، وينبغي أن تعد هذه البرامج حسب أولويات المجتمع وتركز على القضايا التي هي موضع اهتمام واستقطاب لعموم المواطنين وتمس حياتهم اليومية الحقيقية وتسد حاجاتهم المهمة وألا تقتصر على الجوانب الهامشية والسطحية، ويجب أن تتسم بالاستمرارية وألا تكون عفوية وموسمية ومؤقتة، كما يجب أن تعتمد هذه البرامج على العديد من المتغيرات الموقفية التي تثير الإحساس والشعور بأهميتها .
- **المقومات المادية :**

تشمل جميع وسائل العمل المادية من أموال وآلات ومعدات وارض ووسائل هيكلية وتنظيمية وتخطيطية تسمح بالتدخل الفعال للجماعات المحلية في مختلف ميادين النشاط وتصنف إلى:

أ ـ **الموارد الطبيعية :**وتشمل الأرض والماء والمعادن والغابات والمحاجر والطاقة والثروة الحيوانية.

ب- رؤوس المال: يعد رأس المال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقات الإنتاجية في المجتمعات وفي معدلاتها ومن ثم في مستوى التقدم الذي بلغته ومعدل النمو الاقتصادي الذي سيحدث فيها فهو أحد العناصر الأساسية في عملية التنمية وإحداث التحولات الجذرية المطلوبة، والمقصود برؤوس الأموال هي تلك الأموال التي يتم ادخارها بقصد إعادة استخدامها مرة أخرى ومن بين أوجه الاستخدام الاستثمار العيني المتمثل في المعدات والمباني والآلات .التي يحوزها المجتمع ، إذ لا قيمة لرأس المال النقدي ما لم يتحول إلى أصل منتج لسلع وخدمات .

ج- الوسائل الهيكلية : تتمثل في الهياكل المختلفة ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإداري والفني.

د- الوسائل التنظيمية :الجماعات المحلية هيئات عمومية دستورية خاضعة للرقابة والإشراف من قبل الوصاية وتتمتع بصلاحيات واسعة تضمنتها التشريعات الناظمة تمكنها من التدخل في مختلف الميادين، وحتى تتمكن من ذلك تحتاج إلى أدوات تنظيمية وتشريعية تضفي على تدخلاتها الشرعية والامتثال من قبل الأطراف المعنية، كما تحدد علاقاتها بمختلف الجهات والمرافق الواقعة في مجالها الإقليمي سواء التي تشاركها مهمة التكفل بالحاجات العامة أو الخاصة، وعلى رأس الوسائل التنظيمية نجد قانون البلدية والولاية وقانون الصفقات العمومية وقانون المالية والتشريع الضريبي وقانون المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية وقانون مسح الأراضي والقانون العقاري والتشريع المتعلق بالتعمير وتنظيم حركة المرور والأسواق والنشاط التجاري.....الخ[26].

ه- ضرورة التخطيط للتنمية : يقصد بها ضرورة أن تتصف الخطة بالشمول والاتساق لكافة النشاطات ومجالات الحياة داخل المجتمع المحلي، وأن يندمج في تيار تغييرها كافة أبناء المجتمع المحلي وأن تتكاثف في سبيلها جهود كافة المنظمات الشعبية والحكومية ويتحقق من خلالها تكامل أدوار الأفراد والجماعات في مختلف المواقف وتكامل بين المجتمع المحلي والمجتمع الوطني وأن تأخذ في الاعتبار حقوق الأجيال الحاضرة والقادمة، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون مشروعات التنمية متعددة

[26] أحمد شريفي ، مرجع سابق ، 34

الأغراض ومتعددة الأساليب وأن تكون موجهة لخدمة جميع فئات المجتمع وأن تساند المشروعات الاقتصادية المشروعات الاجتماعية وأن تكون هناك دفعة قوية للبدء بالمشروعات التي تمثل احتياجات أساسية لأبناء المجتمع المحلي وفق ما يقررونه من أولويات، وألا تتعارض هذه المشاريع مع العادات والتقاليد القائمة بالمجتمع وأن تحقق نتائج سريعة وملموسة تبعث الثقة في نفوس المجتمع ،وأن يتوفر هذه المشروعات المساعدات الفنية والإمكانيات والتجهيزات الضرورية بحيث لا تتعثر في بدايات
عملها،واستحداث مؤسسات التنمية الوظيفية داخل المجتمع المحلي التي تقوم بعملية التخطيط والتنفيذ، حيث حرمت الجماعات المحلية من هذه المؤسسات وخدماتها مما أدى إلى ظهور ثقافة معوقة للتقدم، ومن هنا فإن عملية التنمية لا بد أن تقوم على أساس التخطيط لدفع عجلة التنمية على المستوى المحلي[27].

المطلب الثالث : مراحل التنمية المحلية ومجالاتها .

أ – مراحل التنمية المحلية

هناك مراحل تمر بها التنمية المحلية كما أوردها و التي أوردها لندمان و كارل تايلور تتمثل في :

- المناقشة المنظمة و العلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلي يقوم بها أعضاء في نفس ذلك المجتمع و يساعد ذلك النوع من المناقشة على تنظيم الجهود الفردية و تنسيقها بشكل يمكن الإستفادة به في المجتمع المحلي .
- التخطيط المنظم و ذلك لتنفيذ ما تمت مناقشته في الخطوة الأولى ، فبعد المناقشة المنظمة في برنامج معين كإنشاء مشروع صغير مثلا ترسم خطة متكاملة لتنفيذه .
- التعبئة الكاملة و الاستخدام الأمثل لكل الطاقات الفيزيقية و الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع المحلي .
- محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلي و هناك من المسببات الفيزيقية و الإجتماعية على الخصوص ما يدعو إلى مراعاة تأثيرتها عند إدخال تلك التحسينات
- إن الخطوة الأخيرة في عملية تنمية المجتمع المحلي في محاولة تغذية المشروعات بعضها ببعض بمعنى أنه إذا حقق أحد البرامج نجاحا فإن عائد هذا النجاح – إقتصاديا كان أو إجتماعيا ينبغي أن يستعمل في النهوض ببرامج مجتمعية أخرى .[28]

ب – مجالات التنمية المحلية :

لا يمكن حصر مجالات التنمية وعليه سنركز على الجوانب الأساسية والرئيسية المهمة

1 -التنمية الاقتصادية:

[27] أحمد شريفي ، مرجع سابق ، 35

[28] عبد الرحمن محمد الحسن ، **دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان**، مجلة الباحث ، العدد 13 ، سنة 2013 ص 117

يعد مفهوم التنمية الإقتصادية المفهوم الاكثر إستعمالا في المجال التنموي و هذا راجع إلى كثرة النظريات الإقتصادية التي تناولت التنمية ، حيث إرتبط مفهوم التنمية بالقضايا الإقتصادية ، قبل أن يستعمل مجالات أخرى .

و تعرف التنمية الإقتصادية على أنها : هي الجهود المبذول للإرتفاع بالدخل الفردي الحقيقي إرتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية و الطبيعية المتاحة استخداما أكفأ و أشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان .

و التنمية الإقتصادية عموما ترتكز على زيادة الإنتاج ، و تحسين نوعية الإنتاجية بما يؤثر على الدخل القومي ، والتنمية الإقتصادية قد تقاس درجتها بنسبة الإنتاج و الإدخار ، و بنسبة الصادرات و الواردات و كذا بالدخل القومي .

وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية .

1 -التنمية الإجتماعية :

تعرف التنمية الإجتماعية على أنها " العملية الهادفة لإيجاد تحولات في البناء الإقتصادي و الإجتماعي لتوفير حاجيات الفرد الأساسية و ضمان حقه في المشاركة ، و تعميق أمنها واستقرارها على مدى الطويل و تستهدف الحاجيات الأساسية للفرد .

كما تستهدف التنمية الإجتماعية زيادة الاستعداد و زيادة القدرات، لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ، ليساهموا في عملية التنمية الإقتصادية ، و الاستفادة من ثمراتها ، كما تستهدف جعل أبناء المجتمع أكثر إيجابية في المشاركة في الحياة العامة ، بتقديم النصيحة و الرأي و إتخاذ القرار وممارسة العملية ، وذلك عن طريق التحول الإمكانيات و الطاقات الفكرية و النفسية لدى أولئك الناس إلى واقع حي يمارسونه على الطبيعة ويلمسون أثاره.[29]

3-التنمية السياسية:

تهدف إلى تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطن في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية،أو المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية أو المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية .

فالتنمية السياسية هي التحديث السياسي :ينطلق هذا التصور من إفتراض مبدأ محتواه أن التنمية السياسية هي المحصلة النهائية لعمليات التحديث السوسيو – إقتصادي ، بمعنى المضظر السياسي لتلك العمليات و هي بذلك (التنمية السياسية) مرادفة للتحديث السياسي .

كما أن التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع " الثقافة السياسية هي تلك القيم المعتقدات التي تحدد كيف يفسر الشعب الدور الصحيح للحكومة وكيف الحكومة

---

[29] غريبي أحمد ، **أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر** ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ، المدية ، الجزائر ، ص 5

ذاتها يتم تنظيمها ، و إدراك الشعب لدور الحكومة و للعلاقات الصحيحة بين الحاكم و المحكوم

ومن أبرز أهدافها:

- تحقيق المواطنة وبناء الدولة القومية.
- ترسيخ التكامل السياسي (أي التكامل وهو الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع من خلال تلخيص أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم).
- تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها.
- زيادة كفاءة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع على الأفراد.
- زيادة معدلات المشاركة في الحياة السياسية.
- إضفاء الشرعية على السلطة السياسية من خلال استنادها إلى الدستور. [30]

4 -التنمية البشرية:

يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية، حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج التنموية لأي مجتمع، كما أنه الهدف من التنمية هذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن أجله أيضا ، وذلك لن يكون إلا بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم، التدريب والتأهيل الذي يضمن تغيرا وتحولا في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا بالإضافة إلى الاهتمام بالصحة العامة للمجتمع، وتنطلق التنمية البشرية من شعار الإنسان أولا وتعرف تنمية الموارد البشرية بأنها عملية نمو رأس المال البشري واستثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية وهي تعني تلك الجهود الوطنية التي يتبعها النظام السائد في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية الواعية،بهدف الوفاء بحاجات الأفراد فيها، وهي عملية متكاملة تمكن الإنسان من تحقيق ذاته والاعتماد على تنمية مجتمعه. وحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1990 فإن الأغلبية ترى بتوسيع خيارات الناس تمكن هذه الخيارات الأساسية في جميع مستويات التنمية، وهي أنه على الإنسان أن يحي حياة جيدة وصحية وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة فستضل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1993، إلا أن التنمية البشرية هي تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، وتنمية الناس تعني استثمار قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس تعني كفالة توزيع ثمار النم الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وعلى نحو عادل أما التنمية بواسطة الناس فتعني إعطاء كل امرأ فرصة المشاركة فيها.

وعلى هذا الأساس فان التنمية البشرية (الإنسانية) المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين عبر تمكين الفئات المهمة وتوسيع خيرات المواطنين و إمكاناتهم والفرص المتاحة والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب معرفة وتمكين الإطار المؤسساتي والتنمية الإنسانية تعتبر استدامة للتنمية بالمعنى إلي يضمن عدالتها اه في كل أبعادها الوطنية بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق العالمية فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية والزمنية كبعد ثالث يخص بحفظ مصالح الأجيال الحالية واللاحقة الأمر الذي يتطلب مشاركة فعالة في التنمية من طرف المواطنين أو الأفراد ولن تكون هذه المشاركة فعالة إلا إذا قامت بتمكين المواطنين خاصة الفقراء و المهمشين وجعلهم قادرين

[30] غريبي أحمد ، مرجع سابق ، ص 5

على تحمل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم في الدفاع عن حقوقهم. إن تمكين الموطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية المشاركة بأشكالها ومستوياتها عبر الانتخابات العامة للمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني.[31]

5 -التنمية الإدارية:

إذا كانت التنمية تعرف على أنها تغير اجتماعي إداري مقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه، أي أنها العملية المرسومة والمقصودة والمخطط لها تخطيطا سليما،يهدف إلى إحداث تغيير لتقدم المجتمع بكل أبعاده الاقتصادية كانت أو اجتماعية، ثقافية أو سياسية وذلك في حدود الإطار العام لخطة الدولة،والمقصود بالتنمية الإدارية هو الوظيفة التنفيذية المتعلقة بتدبير الاحتياجات والاختيار والتدريب، والترقية وتختلف هذه الوظيفة عن وظيفة تنمية العاملين من غير المديرين والتي تعتبر وظيفة معقدة في حد ذاتها يخصص للقيام بها جهاز خاص عادة ما يطلق عليه قسم وإدارة الأفراد ، وينظر إليها على أنها عملية حضارية شاملة ترتكز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة تمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاظمة، قدرة اجتماعية متفاعلة، قدرة سياسية واعية وموجهة وقدرة إدارية كفأه ومنفذة وأي خلل يمس أحد المستويات هذه القدرات يشل حركة التنمية ويعيقها، وعليه فالتنمية الإدارية هي عملية تغيير مخطط له تستخدم فيه طرق علمية تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية وإشباع الهياكل الإدارية الملائمة وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية، وفتح المجال للتدريب لتنمية قدرات القوة العاملة وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوك أفراد المنظمة، وتحسين بيئة العمل الإداري، وذلك من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية للتنمية الشاملة بأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية، وتبقى التنمية من الناحية الإدارية تمثل مجموعة من العمليات والإجراءات المخططة سلفا يستعمل فيها الأساليب الفنية كالتدريب والتوجيه وتقديم المساعدات المادية كالأموال والمعنوية كالاستثمارات من أجل رفع مردودية العمل الإداري وجعله مؤهلا لإدارة التنمية وعلى هذا الأساس تعتبر التنمية الإدارية تلك الجهود التي تبذل لتحقيق رفع الكفاءة والفعالية للأجهزة الإدارية وزيادة قدراتها على العمل الايجابي الأمر الذي يمكنها من تحقيق الأهداف المرسومة لها بأقل تكلفة ممكنة، والتنمية الإدارية الفعالة والفعلية مرهونة بوجود قيادة إدارية فاعلة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما ينمي في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف المنشودة، كما يقترن مفهوم التنمية الإدارية أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى درجة من التنمية الاقتصادية.[32]

[31]غريبي أحمد ، مرجع سابق ، ص 5

[32]غريبي أحمد ، مرجع سابق ، ص 5

خلاصة واستنتاجات

التعاون بين البلديات من الآليات الحقيقية التي ترفع التنمية، إذ أن التعاون ما بين البلديات اليوم من المواضيع التي تتعلق أساسا بموضوع التنمية الإقتصادية حيث أن التنمية الإقتصادية تجسد كأولوية لما بين البلديات كما يشكل التعاون بين البلديات اليوم وسيلة من الوسائل الحديثة لتطوير الأداء الإداري والرفع من التسيير المحلي وأداة للحد من التبعية للدولة أيضا.

إن واقع التعاون بين البلديات اليوم يوضح عدم الممارسة والتي هي شبه منعدمة، إذ أن معظم البلديات المتجاورة حتى وإن كانت لها حاجيات مشتركة ونقائص في مختلف المجالات التي تعاني منها فإنها لا تلجأ إلى هذا الأسلوب، وهذا ما يوضح أولا مستوى الممثلين والمنتخبين، حيث أن اللجوء إلى هذا الأسلوب يمثل تشبع المسؤولين بثقافة الإقليم، الجهة، الذكاء، التخطيط الإقليمي، التنمية المستدامة، وثقافة التضامن والتعاون.

أما من الناحية العملية يترجم بحق النص القانوني للتعاون بين البلديات الواقع العملي والممارسة الفعلية لهذا الأسلوب والنادرة جدا، وهذا ما يترجم حقائق عديدة منها خصوصا واقع الإدارة المحلية ونظرة المشرع إلى اللامركزية، خاصة مع تعديل قانون البلدية لسنة 2011، التي تعاني من عدة صعوبات مالية ومادى، إضافة إلى الصورة العامة للبلدية الجزائرية و إشكالية التمثيل، وأيضا الوصاية المطبقة عليها، وانعدام المستوى الثقافي للإدارة الحديثة وعدم التشبع بثقافة الإقليم، الجهة، التخطيط والذكاء الإقليمي القائم على تنمية الإقليم وفقا للخصائص التي يتميز بها والتعاون بين وحداته.

الفصل الثاني
التعاون بين البلديات كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر
بين واقع التطبيق ومقتضيات التطوير .

تمهيد :

لقد سعى المشرع إلى إدخال التعاون بين البلديات في القانون البلدي منذ 1967 إلى غاية آخر قانون بلدي سنة2011 رقم 10/11 ، حيث تم تكريسه كشكل جديد للتنظيم يأخذ بعين الاعتبار بروز حاجيات اجتماعية واقتصادية مشتركة بين عدة بلديات، وعليه أصبح من ذلك الوقت بإمكان بلديتين أو عدة بلديات لولاية واحدة أو عدة ولايات أن تشترك قصد التهيئة والتنمية المشتركة لجماعتهم وضمان المرافق العمومية التي هم مكلفون بها عن طريق تعاضد الوسائل ، بما يحقق لها التنمية المستدامة و على كاقة المجالات .

و سنعالج في هذا الفصل من خلال مبحثيه الأول يناقش الجهود الجزائرية لتشجيع التعاون بين مختلف بلديات الجزائر من خلال الترسانة القانونية المنظمة للتعاون بين البلديات أهميتها في تحقيق التنمية المحلية وكذا الآليات السياسية والمالية لتحقيقه و إنعكاساته على واقع التنمية في الجزائر

لنعرج في المبحث الثاني إلى واقع التعاون بين البلديات في الجزائر أهم العقبات التحديات و االتي تواجهه و تحول دون تجسيده في الواقع كما تطرقنا إلى آليات تفعيله من أجل تحقيق تنمية شاملة و بمتوازنة بين مختلف أقليم ومناطق الوطن رغم من مساحتها الشاسعة .

المبحث الأول: الجهود الجزائرية لتشجيع التعاون بين البلديات و انعكاساتها على التنمية المحلية .

المطلب الأول: الأطر القانونية للتعاون بين البلديات في الجزائر وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية.

إدراكا لأهمية الشراكة و التعاون تم تكريسه في كل من قانون البلدية و الولاية فقانون 38/69 لسنة 1969 [1]قد نص على التعاون إذ تعمل الولايات على تحقيق التنمية وتطوير السكن الحضري و التعمير والبيئة وإنجاز عمليات البناء و التجهيز و الاستثمار وتحقيق المنفعة العمومية ويندرج التعاون هنا في شكل أفقي أو عمودي حيث نجد في التعاون الأفقي إمكانية الولاية إنجاز مشاريع مشتركة مع ولايات متجاورة وذلك من أجل تحقيق المنفعة العمومية هذا ما نجده في نص المادة 128 " يمكن للمجلس الشعبي للولاية أن يشرك الولاية مع الولايات المجاورة لإنجاز مشاريع ذات المنفعة العمومية ويؤكد هذا التشارك ميثاق الولاية تحت عنوان إعادة التهيئة الترابية ..."كما يتعين على هذه اللجنة أن تهتم بضرورة إحداث منظمات ومنشات بين الولايات كوسيلة للتنمية الإقتصادية...، كما نصت المادة 150 من قانون الولاية 2012 على التعاون وذلك تحت عنوان " الأملاك و التجهيزات المشتركة ما بين الولايات " حيث جاء في نصها " يمكن لولايتين أو أكثر إنشاء مؤسسة مشتركة لإدارة الممتلكات والتجهيزات بصفة المشتركة والتي يكون تسييرها المشترك ضروريا من الناحية التقنية و القانونية وذلك بعد مداولة من مجالسها الشعبية الولائية ..." [2]، أما التعاون الأفقي هو التعاون الذي يجمع الولايات والبلديات وتم النص عليه في عدة نقاط منها قانون الولاية 38/69 الذي نص على إمكانية إشراك البلديات التابعة لولاية واحدة في إحداث و إنجاز عمليات البناء و التجهيز والإستثمار حيث نصت المادة 90 على " يحدث المجلس الشعبي للولاية كل مؤسسة للأشغال الخاصة بتحقيق إنجاز عمليات البناء و التجهيز والإستثمار في الولاية ويمكنه إشراك كل بلدية من الولاية للإحداث أو المساهمة معها."

إن المشرع الجزائري و إدراكا منه بأهمية هذه الوسيلة أعطى إهتمامه للتعاون بين البلديات منذ أول تشريع بلدي من خلال الأمر 24/67 المتضمن قانون البلدية وصولا إلى قانون 08/90 إلى غاية صدور قانون البلدية لسنة 2011 حيث أدرج هذا المفهوم بأحكام إختلفت معالجتها حسب كل قانون من هذه القوانين إضافة إلى ذلك تم إدراجه في عدة قوانين أخرى مع عدم الإهتمام بإدراجه دستوريا وهذا أمر منطقي إذا ما ألقينا نظرة على التنظيم اللامركزية دستوريا والذي مازال يحتاج إلى إهتمام أكثر، كما تم تكريس أساليب للتعاون تجسيده اختلفت وتطورت هي الأخرى لتواجه دائما المشاكل المالية و المادية والبشرية و الديمقراطية و التمثيلية التي تعاني منها البلديات[3].

إن إقرار التعاون بين البلديات في القوانين البلدية الجزائرية منذ 1967 ومنح البلديات إمكانية اللجوء إليه في حالات معينة يدل على أهميته ، حيث أن أمر 24/67 المتضمن قانون

---

[1] قانون الولاية 38/69 ، المؤرخ في 23 ماي 1969 ، الجريدة الرسمية ، العدد 44

[2] المادة 150 من قانون الولاية رقم 07/12 المؤرخ في 29 فيفري 2012 ، الجريدة الرسمية العدد 12

[3] فاطمة الزهراء دوادي ، مرجع سابق ، ص8 .

البلدية والقانون 08/90 وكذا قانون 10/11 نصوا جميعا على هذا الأسلوب وإن دل إنما يدل على أهميته واعتباره كباقي الأساليب تستخدمه البلديات في ممارسة إختصاصاتها و نشاطاتها المشتركة ويلتمس هذا خاصة من خلال أمر 24/67 الذي أدرج التعاون بين البلديات في الفصل الثاني من الباب الأول في عدد لا بأس به من المواد وبنوع من التفصيل في الأحكام المتعلقة به[4] بل أكثر من ذلك أعتبر هذا الأسلوب أسلوبا أصليا لطرق التسيير ويظهر هذا في عدة مواد منها المادة 292 التي نصت على أن المصالح العمومية التي تستغلها البلديات أو نقابات البلدية التي هي أسلوب من أساليب التعاون بين البلديات المقررة في هذا القانون تعتبر مصالح ذات صبغة إقتصادية إذا كان هدفها صناعيا أو تجاريا أو ثقافيا أو صحيا أو إجتماعيا كما جاءت المادة 231 و التي مزجت بين أسلوب الاستغلال المباشر والتعاون بين البلديات حيث نصت " يمكن للبلديات ونقابات البلدية أن تستغل مصالح عمومية في شكل إستغلال مباشر و هذا ما أكدته المادة 239 أيضا .[5]

لقد سعى المشرع إلى إدخال التعاون بين البلديات في القانون البلدي منذ 1967 إلى غاية آخر قانون بلدي سنة2011 رقم 10/11 حيث تم تكريسه كشكل جديد للتنظيم يأخذ بعين الاعتبار بروز حاجيات اجتماعية واقتصادية مشتركة بين عدة بلديات، وعليه أصبح من الآن وصاعدا بإمكان بلديتين أو عدة بلديات لولاية واحدة أو عدة ولايات أن تشترك قصد التهيئة والتنمية المشتركة لجماعتهم وضمان المرافق العمومية التي هم مكلفون بها عن طريق تعاضد الوسائل، شريطة أن تكون أقاليمها على التوالي تمثل امتدادا واحدا، هذا التكريس، نجده في آخر أحكام قانون البلدية في المواد215 ، 216 ، 217.

لقد أسس قانون 24/67 لفكرة التعاون بين البلديات بتجميع مواردها قصد إنجاز مشاريع أو القيام بأعمال ذات منفعة مشتركة ،حدد الأمر وحدد له ثلاث أشكال :

- **نقابات البلديات (Syndicats de communes) :** تحدث نقابات البلديات على شكل مرافق عامة تتمتع بالشخصية المعنوية لمدة غير محددة، بقرار من المجالس البلديات المعنية بموجب قرار الوالي أو الوزير ، إنشاء نقابة ما بين البلديات يهدف إلى إنجاز مشاريع أو مصالح ذات منفعة مشتركة. تخضع نقابة ما بين البلديات لنفس أحكام الوصاية وللقواعد الإدارية و المحاسبية المطبقة على البلديات، تسيرها لجنة مشكلة من أعضاء منتخبين من قبل المجالس البلدية المكونة للنقابة ما بين البلديات ،تمويل نفقات إحداث و تسيير و صيانة و تجهيز النقابة تدرج في ميزانية النقابة وتخصص إعانات و مساهمات للتجهيز وكذا مداخيل القروض و الهبات و الوصايا لنفقات التجهيز و الإستثمار.

- **لقاءات ما بين البلديات(Conférences Intercommunales) :** يمكن لمجالس بلديتين أو أكثر عقد اجتماعات لمناقشة المواضيع ذات الإهتمام المشترك والتي تدخل في اختصاصاتها

[4] المواد من 12إلى 32 من الأمر 24/67 المتضمن قانون البلدية .
[5] فاطمة الزهراء دوادي ، مرجع سابق ، ص34

- **لجان تسيير الأملاك والحقوق المشاعة: (Commission de gestion de biens et droits indivis)** حالة وجود أملاك و حقوق مشاعة مابين بلديتين أو أكثر بموجب المادة 27 من الأمر 24/67 يمكن لهذه البلديات إحداث لجنة لتسيير هذه الأملاك و الحقوق المشاعة ،تشكل هذه اللجنة من مندوب عن كل بلدية ، رئيس اللجنة ينتخب من بين المندوبي البلديين المعينين من قبل المجالس البلدية المعنية ، تجدد هذه اللجنة بتجدد المجالس البلدية المعنية .[6]

إن قانون البلدية 10/11 ودعما لفكرة التعاون والتشارك بين البلديات، فمن حيث تحديد مجاله ثم تعداد التعاون وإثرائه ، فإضافة التشارك قصد تسيير و إنشاء مرافق عمومية كمرفق النقل، فمثلا يمكن للبلديات أن تشترك لشراء سيارات تجعل منها مشروع نقل مشترك للركاب أو في مجال صيانة الطرق و رسها تستخدمها بالتناوب في فترات متتالية، ويمكنها أن تشترك أيضا في إدارة مرفق النفايات وتطويره بآليات حديثة أو حتى في مجال مرفق الصحة إذا كانت البلديات متجاورة فيكون هناك مركز صحي واحد مجهز كما يجب بكل اللوازم عوض أن يكون في كل واحدة مركز ولكن دون إمكانيات تذكر حتى الأساسية منها[7] .

إن إحداث فضاء للتعاون بين البلديات في إقليم محدد يساهم في حل عدة مسائل إدارية ومالية ويساعد على التنسيق ما بين البلديات المتجانسة للتكفل بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومسائل البيئة والتهيئة العمرانية ، كما يحل مشكل الصراعات على حدود البلديات، فتشابه البلديات و الجوارية تتطلب إنجاز مشاريع مشتركة في مجالات عدة كالمجال الاجتماعي والهياكل القاعدية و المرافق الرياضية والثقافية، وقد تساهم في حل مشكلة العقار خاصة في البلديات الساحلية والشمالية، حيث تمكن من إنشاء مناطق عمرانية ما بين عدة بلديات وفق شكل من الأشكال المنصوص عليها[8].

المطلب الثاني : الأليات السياسية للتعاون بين البلديات في الجزائر وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية .

العوامل السياسية لها دورا بارزا في تشكيل النظام السياسي والإداري لأي قطر، ونظام الإدارة المحلية الذي يطبق في دولة ما أولا وأخيرا يقرر بمقتضى أداة قانونية دستورا كان أو قانونا أو مرسوما أو قرارا يصدر عن الجهة التي تباشر العمل السياسي في الدولة، وعلى ضوء ذلك لا يمكن تصور قيام سلطة محلية ديمقراطية في دولة لا تمارس الديمقراطية على المستوى المركزي ، كما أن الاستقرار السياسي أمر أساسي لإنشاء الإدارة المحلية ودعمها لتحقيق أهدافها، ومن المستحيل على إدارة التنمية أن تنمو في ظل نظام سياسي غير مستقر .

إن البيئة السياسية لها تأثير عميق ومباشر على الإدارة المحلية والأطراف الفاعلة في مجالات التنمية المحلية عمومية كانت أو خاصة، والتنمية إرادة سياسية ومجتمعية بالدرجة

---

[6] بن عيسى قدور ، **التعاون بين البلديات بين القانون و** السياسة ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، المجلد 5 ، العدد 1 ، 2012 ص 318

[7] بلة نزار ، مرجع سابق ، ص ص 72-73

[8] بلة نزار ، مرجع سابق ، ص 76

الأولى[9] "، فتوفر الإرادة السياسية الصادقة يشكل العامل الأكثر أهمية لنجاح التنمية على المستوى الوطني والمحلي، بما توجده من توحد وحماس لدى المسئولين ومكونات المجتمع وتنظيماته السياسية والمدنية من شعور بأهمية التنمية وخطر التخلف وإيجاد الدافعية للعمل لصالح مجتمعاتهم وأوطانهم وبناء برامج وطنية مستقلة واحتضانها وتوفير مناخ نجاحها، ومواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية، هذه الإرادة يجب أن تكون مدعومة بوضع سياسي مستقر تختفي فيه عوامل الصراع والفرقة والنزاع والتوتر وغياب مشروعية المؤسسات الوطنية والمحلية المكلفة بعملية التخطيط والتنفيذ لخطط وبرامج التنمية، وقد بينت التجارب المختلفة للعديد من البلدان أن الاستقرار السياسي والإرادة السياسية شكلت عاملا حاسما لتحقيق معدلات نمو عالية واستطاعت أن تتخلص من التخلف وتلحق بركب الدول المتقدمة، لأن جهودها تركزت أساسا على البناء والتعمير والاستثمار في المادين الاقتصادية والاجتماعية والمرافق الأساسية وغيرها، في حين هناك دول أخرى لا تزال تراوح مكانها وحدثت بداخلها تراجعات خطيرة في مستوى النمو وحجم الفقر والبطالة ومستوى المعيشة ونقص الهياكل الأساسية ،بسبب النزاعات والهزات العنيفة التي عرفتها أنظمتها السياسية والتوترات الاجتماعية.

ومن المعلوم بالضرورة والبديهة لدى رجال الفكر والاقتصاد والسياسة، أن الاستقرار السياسي احد عوامل وشروط انتعاش الاستثمار الوطني العمومي والخاص وجلب الأجنبي، وأصبحت الدول تصنف على أساس درجة المخاطر السياسية المشجعة أو المثبّطة للاستثمار، كما أن الجزائر قد ضاقت مرارة عدم الاستقرار السياسي بسبب الأزمة التي عرفتها مع مطلع التسعينات ،وما كان لها من آثار سلبية و تدميرية للاقتصاد الوطني وعرقلة مسيرة التنمية والاستثمار وغيرت أولويات العمل، من التركيز على الانشغالات الأساسية للمواطنين والجوانب الاجتماعية والاقتصادية إلى إعطاء الأولوية للجانب الأمني، كما أن الوضع غير المستقر الذي تعرفه العديد من المجالس المحلية بسبب التنوع السياسي لتركيبتها والصراعات الدائرة بينهم كان له الأثر السلبي على التنمية المحلية وتعطل برامجها والسير العادي للمجالس المنتخبة، وهو أمر اضر كثيرا بمصلحة المواطن[10].

التنمية الشاملة هي عملية واسعة يتم من خلالها تحديد جميع مكامن الضعف في الدولة، في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة، من أجل معالجتها والعمل على تقويتها وتنميتها وتطويرها، كما تسعى التنمية الشاملة إلى تفجير الطاقات الكامنة لدى الأفراد بفتح أفق الإبداع والابتكار أمامهم، وسُميّت بالتنمية الشاملة نظراً لتركيزها على جميع جوانب حياة الأفراد والمجتمع في الدولة.

ويمكن القول، أن التنمية الشاملة هي عبارة عن عملية مخطط لها ذات بعد إداري تهدف إلى إيجاد مجموعة من التحوّلات الهيكلية وذلك بتوجيه جهود الأفراد الواعية وتسخيرها من خلال

---

[9] أحمد رشيد،" **الإدارة المحلية، المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية**"، دار المعارف، القاهرة، مصر ط 1981 ، 2م، ص ص106 - 107

[10] أحمد شريفي ، مرجع سابق ، 218

تحفيز الطاقة الإنتاجية لديهم، وتتولى الحكومة تنفيذ هذه العملية بالتعاون مع الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة.

و التنمية المحلية هي جزء من هذه التنمية الشاملة ، فلا يكمن تحقيق تنمية شاملة من دون النهوض بالمناطق و الأقليم المحلية أو ما يعرف بالبلديات التي تعد حسب القانون 10/11 المتعلق بالبلديات هي"القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان لممارسة نشاط المواطنة ،وتشكل إطار لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية "[11]

إن تحقيق هذه التنمية لا يتحقق دون توفر الإرادة السياسية لتمكين المواطن في هذه المناطق والبلديات من حقه في هذه التنمية عبر العديد من المشاريع الإقتصادية و الإجتماعية و التفافية و تحسين وسطه المعيشي و تحقيق الرفاه و السلم الإجتماعي لن يتأتى ذلك إلا حققنا بعض الأليات السياسية للتنمية المحلية و التي نذكر منها :

- **إصلاح الإدارة المحلية أداة حتمية لتفعيل التعاون بين البلديات وتحقيق التنمية المحلية :**

تعتبر عملية إصلاح الإدارة المحلية إنشاء نظم جديدة أو تعديل النظم القائمة للإدارة المحلية، بإعادة توزيع وظائف التنمية الرئيسية بين الحكومات المركزية ووحدات الإدارة المحلية أو زيادة إسهام المشاركة الشعبية في صنع السياسات والعمل على المستوى المحلي.

كما تعرف عملية إصلاح الإدارة المحلية على انه الجهد السياسي والاقتصادي و الإداري و الاجتماعي والاجتماعي والثقافي الهادف إلى توفير المجالس المحلية درجة عالية من الكفاءة والفعالية في انجاز أهدافها التي تتمثل في النقاط التالية :

- توسيع صلاحيات وجهود الإدارة المحلية في العمليات التنموية وعدم حصرها في الأمور التنظيمية أو الاستشارية والخدمات المحدودة
- رفع مستوى أداء الأجهزة المحلية واستقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها، والاستمرارية في تدريبها ورفع مستواها.
- زيادة الموارد المالية الذاتية وعدم اعتمادها على القروض والمساعدات الحكومية في انجاز مشاريعها وقيامها لخدماتها باستقلالية وحرية من المركز .

ومنه نستخلص أن إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر خاصة على مستوى البلديات بات أمرا حتميا لابد منه لإعادة النظر في المنظومة القانونية التي تثبت مدى الاستقلالية الإدارية والمالية للجماعات المحلية ، والواقع العملي الذي يعكس حقيقة ذلك، فإن الأساس الضروري من هذا الإصلاح هو الاعتماد على نظام الإدارة المحلية الذي يقوم بالاستقلالية الإدارية في البث النهائي وسلطة التقرير في صنع السياسات واتخاذ القرار، والاستقلالية في تحصيل الموارد في تمويل البرامج والمشاريع المحلية– الاستقلالية المالية.

- **التعاون اللامركزي بين البلديات :**

[11] قانون 10/11 للجماعات الإقليمية ، مرجع سابق

تعتبر مشاركة السلطات المحلية من اجل التعاون والتنمية بين الأقاليم ليست وليدة اليوم، بل كانت منذ القدم في إطار التوأمة، فقد أصبح التعاون اللامركزي كبعد جديد هام للتنمية أصبح أكثر شمولية واحترافية من اجل تحقيق أهداف التنمية المشتركة.

و تنص المادة 57 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية ":لا تنفذ إلا بعد المصادقة عليها من طرف الوالي، المداولات المتضمنة ما يأتي:

-الميزانيات والحسابات.

-قبول الهبات والوصايا الأجنبية.

-اتفاقيات التوأمة.

-التنازل عن الأملاك العقارية للبلدي .

من خصائصه نذكر ما يلي :

- تعدد الفاعلين
- تعاون وتبادل الخبرات
- تقارب المصالح واستفادة متبادلة .

المطلب الثالث: الأليات المالية للتعاون بين البلديات في الجزائر وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية.

يعتبر صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية من أهم الأليات المالية التي تم وضعها لتحقيق مبدأ التعاون بين البلديات والمساعدة على تحقيق التنمية المحلية ، حيث يلعب دورا هاما في مالية الجماعات المحلية من حيث تسيير ميزانيتها خاصة في البلديات التي تعاني من عجز دائم و الذي نتطرق له في النقاط الأتية:

- **صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.**

تم إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية حسب مرسوم رقم 288/68 المؤرخ في 4 نوفمبر 1986 ليقوم بتقديم مساعدات مالية للجماعات المحلية العاجزة ودعم برامج التنمية على المستوى المحلي.وصندوق الجماعات المحلية المشترك مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[12]

وتم إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية من خلال المرسوم التنفيذي رقم 116/14 المؤرخ في 24 مارس 2014 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية

يتولى مهمة تسيير صندوق التضامن للجماعات المحلية وصندوق الضمان للجماعات المحلي وحددت أهم مهامه حسب المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 14/ 116 ويكلف بـــ:

- يكلف بإرساء التضامن ما بين الجماعات المحلية من خلال تعبئة الموارد المالية وتوزيعها.

[12] المرسوم التنفيذي رقم 116/14 المؤرخ في 2014/03/24

- يكلف الصندوق بضمان الموارد الجبائية التي سجلت ناقص قيمة جبائية، بالمقارنة مع مبلغ تقديراتها .
- العمل على تعاضد الوسائل المالية للجماعات المحلية الموضوعة تحت تصرفها بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها .
- توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية.
- توزيع تخصيص إجمالي للتسيير فيما بين الجماعات المحلية سنويا لتغطية النفقات الإجبارية ذات الأولوية.
- تقديم مساهمات مالية لفائدة الجماعات المحلية التي يتعين عليها أن تجابه أحداث كوارث و / أو طوارئ وكذا تلك التي تواجه وضعية مالية صعبة
- تقديم مساهمات مؤقتة أو نهائية للجماعات المحلية ومؤسساتها لإنجاز مشاريع تجهيز واستثمار في الإطار المحلي أو في إطار التعاون المشترك بين البلديات .
- الوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية.
- منح إعانات مالية لفائدة البلديات لإعادة تأهيل المرفق العام المحلي.
- القيام بكل الدراسات والتحقيقات والأبحاث التي ترتبط بترقية الجماعات المحلية وإنجازها والعمل على نشرها.
- المساهمة في تمويل أعمال تكوين المنتخبين والموظفين المنتمين لإدارة الجماعات المحلية وتحسين مستواهم.
- المشاركة في أعمال الإعلام وتبادل الخبرات واللقاءات لاسيما في إطار التعاون المشترك بين البلديات.
- مباشرة وإنجاز كل عمل مرتبط بهدفه أو مخول له صراحة بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها.

بالإضافة لمهامه السابقة يتلخص أهم دور لصندوق فيما يلي:

التخصيص الموجه للتجهيز والاستثمار :يمثل نسبة 41 % ويوجه خاصة إلى المناطق الواجب ترقيتها ، في مجالات (تحسين الإطار المعيشي للسكان، إنجاز المكتبات وروض الأطفال وصيانة المدارس والنقل المدرسي... إلخ)، إن هذه المساهمات قد تكون ضمن تمويل مشترك في برامج متعددة السنوات ضمن المخطط البلدي للتنمية وفي إطار الديمقراطية التشاركية ، وهنا نسجل بدايات التحول في التسيير المحلي للأموال العمومية إلى مؤسسات شبه اقتصادية، من خلال فتح المجال أمام الصندوق للقيام بالوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية، أي إدارة الرساميل العمومية المحلية وفق التسيير المالي ومتطلبات أسواق المال من عمليات إقراض وعمليات استثمارات مشترك في تفويض المرفق العام ومع القطاع الخاص... إلخ

كما أن آلية تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية تتم من حصص الضرائب والرسوم المحددة في القوانين الجبائية و التي نذكر منها :

- **الضريبة الجزافية**: (IFU) تم إحداث هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 2012 ، تفرض على الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون و الشركات و التعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا و مهنة غير تجارية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار جزائري، كما يخضع لها أيضا المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع والمؤهلون للإستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- **الرسم على النشاط المهني: tap :** يستحق هذا الرسم على رقم الأعمال الذي يحققه المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاط تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في ننف الأرباح المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات .
- **الرسم العقاري :**هو ضريبة سنوية مباشرة تدفع لصالح البلدية ، والعقار سواء كان مبنيا أو غير مبني الموجودة على أساس القيمة الإيجارية الجبائية للمساحة المتواجدة عليها الممتلكات العقارية.
- **رسم التطهير:** يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على الملكية المبنية من رفع القمامات.
- **الرسم على القيمة المضافة :** هي ضريبة غير مباشرة تفرض على الإنفاق أو الاستهلاك النهائي، ويطبق على العمليات التي تكتسي طابعا صناعيا ، أو تجاريا ، أو حرفيا ، بإستثناء خدمات القطاع الإداري.

بإضافة إلى رسوم و ضرائب يبينها الشكل الأتي :

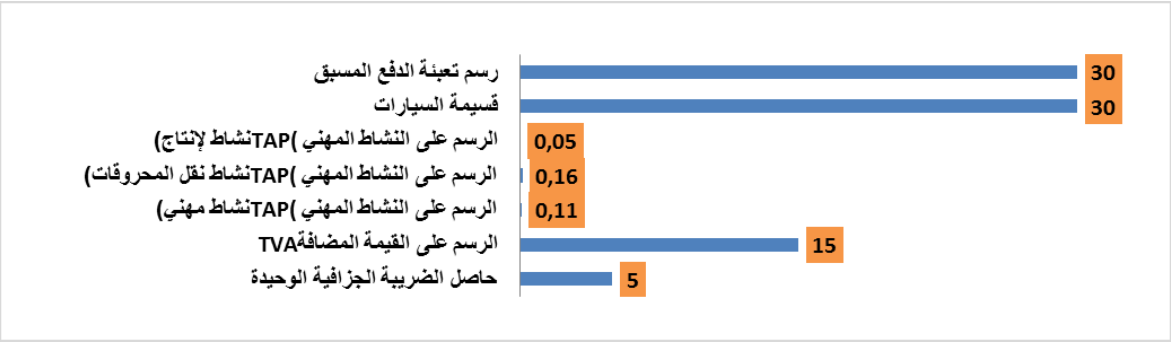

إعداد مجموعة من الباحثين بناءا على قانون الضرائب الرسوم الممثالة لسنة 2017/2000

المبحث الثاني : التعاون بين البلديات في الجزائر و تحديات التنمية:عقبات الواقع وآليات التفعيل

المطلب الأول : التعاون بين البلديات في الجزائر وتحقيق التنمية بين النصوص القانونية و التحديات الواقعية .

قبل التطرق إلى واقع التعاون ما بين البلديات يجب أن لا ننسى أن الجزائر مرت بأزمة حادة ، ربما الأولى من نوعها منذ الإستقلال بالإضافة إلى جملة من العوامل الأخرى قلصت من التعاون ما بين البلديات لعل أهمها:

- عدم التناسب ما بين الموارد البشرية و المادية و تعدد الإختصاصات و تعقدها، مما جعل كل بلدية لا تفكر في فتح آفاق للتعاون ما بين البلديات الأخرى و التي قد يوفر لها التعاون ما بين البلديات موارد و تلبي إحتياجات المواطن و قد تسمح بتطوير خدماتها عن طريق الإستفادة من الشركاء الآخرين.
- عدم التمكن من قواعد التسيير و أنظمته و عدم وجود ثقافة خاصة بالإدارة المحلية تسمح بإدراج التعاون و الشراكة كعنصر إيجابي يساهم في التكفل بالمرافق و المشاريع المشتركة مما يوفر موارد و قدرات للأطراف المتعاونة و يسمح بتبادل الخبرات و الآراء ويطور نوعية الخدمات المقدمة للمواطن المحلي في فضاء التعاون ما بين البلديات.
- عدم صدور النصوص التنظيمية لمجال التعاون رغم النص عليه في القوانين ساهم في إبقاء التعاون ما بين البلديات في أخفض مستوياته.
- ثقل الوصاية على البلديات قلص من إستقلاليتها و منحها المبادرة و التفاعل و ربط علاقات مع محيطها و بالأخص البلديات المجاورة مما جعلها في موقع المنفذ للتوجيهات و التعليمات والقرارات الفوقية و عطلت مبادرات الجماعات المحلية بسبب النظرة إليها كهيئات قاصرة و غير راشدة هذا الوضع لا يمكن من فتح أفق للتعاون و الشراكة ما بين البلديات ، رغم ذلك فإن إشكال للتعاون ما بين البلديات متواجدة ضمن الإطار القانوني و أخرى أخذت أشكال خارج هذا الإطار. نذكر منها :

مجلس التنسيق ما بين البلديات لولاية الجزائر:

الشكل القانوني المجسد للتعاون ما بين البلديات يظهر في تنظيم بلديات ولاية الجزائر حيث نصت المادة 170 من القانون90 /08 على أن تنظم بلديات ولاية الجزائر في شكل مجالس تنسيق ما بين البلديات، تسمى مجالس تنسيق حضرية،تتولى هذا المجلس التداول حول المسائل ذات الإهتمام المشترك في مجالات الإقتصاد والتهيئة العمرانية و المجالات الإجتماعية و الثقافية و كذا تسيير المرافق العامة (إنارة عمومية ،تزويد بالمياه الصالحة للشرب ، النظافة ، تسيير شبكة صرف المياه و الطرقات)، نظرا لتجاور بلديات ولاية الجزائر فإن التعاون فيما بينها يصبح طبيعي وتداخل المرافق العامة في ما بينها يؤدي تسيير مرفق في بلدية من بلديات ولاية الجزائر

إلى التأثير على تسيير مرفق آخر في بلدية مجاورة و هذا بحكم الترابط و الجوارية للبلديات التابعة لولاية الجزائر.

تعتبر مخططات التنمية المحلية و العمليات القطاعية أشكال موازية للأشكال القانونية الخاصة بالتعاون ما بين البلديات، تمويلها يتم من قبل الدولة لكن مجالها يتسع إلى عدة بلديات مجاورة و من المفترض أن إعتمادها يتم بما يتوافق و المخططات الوطنية الخاصة بالتنمية والتهيئة العمرانية ،هذه العمليات و المشاريع يتم تسجيلها ضمن المخططات التنموية المحلية بعد إقتراحها من قبل البلديات لكن الوصاية ممثلة في الوالي و رئيس الدائرة هي التي تتدخل في عملية التحكيم و الإعتماد النهائي ،مما يقلص من إستقلالية البلديات في إتخاذ القرارات التي تهم مجال حيوي للمواطن المحلي كالتنمية و التهيئة العمرانية.

يعاب في الجزائر أن الجماعات المحلية خاصة البلدية تعرف تراجعا ونقصا في مجال الحماية والتسيير وهذا المشكل مرتبط بالاختصاص الإقليمي للجماعات المحلية المعتنق في الجزائر والمتضمن مبدأ الاختصاص الإقليمي، والسبب أن الجماعات المحلية عندما تباشر إختصاصاتها لا تتجاوز حدود أقاليمها و إذا حصل ذلك فينتج عنه ما يسمى عيب عدم الاختصاص، لذا ولتفادي عيب عدم الاختصاص وتجاوز الاختصاص الإقليمي هناك العديد من الاقتراحات، منها البحث عن أسلوب إداري جديد حتى يصبح تدخل الإدارة المحلية في مجال الحماية فعال ونوعي.

كذلك هناك أسلوب للتعاون بين البلديات كأسلوب فعال يتجاوز حدود المشاكل الإقليمية بين البلديات ويجسده التعاون في شتى المسائل المتعلقة بالبيئة، كالنظافة وتسيير النفايات....إلخ. نذكر منه :

تسيير النفايات كتجسيد للتعاون بين البلديات في المجال البيئي

إن تجسيد التعاون بين البلديات في المجال البيئي في الجزائر متواضع من بينها" :تسيير النفايات"، فبالرجوع إلى تسيير النفايات ومراقبتها باعتبار النفايات المنزلية لها تأثير على البيئة، نجد أن البلديات لها دور في تسييرها، وهذا ما جاء في المادة 29من القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها ، ليتم ذلك عن طريق المخطط البلدي الذي يتضمن حسب المادة 30 من نفس القانون عدة نقاط منها :الاحتياجات فيما يخص قرارات معالجة النفايات، لاسيما المنشآت التي تلبي الحاجيات المشتركة لبلديتين أو مجموعة من البلديات مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات المتوفرة وهنا نلتمس نوعا من التعاون البيئي في إطار شراكة بين بلديتين أو أكثر يتجسد أكثر هذا التعاون في مجال تسيير النفايات وبوضوح من خلال المادة 32 ، حيث يمكن لبلديتين أو أكثر أن تتجمع في تسيير النفايات المنزلية .

تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة :

إن سياسة البيئة مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياسة تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وفي الجزائر نلمس دور الجماعات الإقليمية خاصة البلدية و إمكانية التعاون فيما بينها في هذا المجال، لكن بشكل محتشم فالرجوع إلى القانون رقم01 /20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة نجد المادة

7والتي تنص على أدوات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، حيث جاء من هذه أدوات في فقرة 7 "مساحات التنمية المشتركة بين البلديات."

التعاون بين البلديات في إطار سياسة التهيئة والتعمير :

جاء هذا النوع من التعاون في قانون البلدية 10/11 من خلال مواد عديدة تتناول موضوع التهيئة العمرانية مثل المواد 113 إلى 121 ، وكذلك من خلال المادة215 المندرجة تحت عنوان التعاون المشترك بين البلديات، حيث يمكن لبلديتين متجاورتين أو أكثر أن تشترك قصد التهيئة أو التنمية المشتركة لأقاليمها .

تشهد التهيئة العمرانية الحضرية اليوم تطورا ملحوظا فالمخطط الرئيسي للتهيئة العمرانية أصبح مندمجا مع التعاون البلدي فمثلا :تم بعث المخطط الرئيسي للتهيئة الحضرية ما بين البلديات من أجل ضمان استمرارية التهيئة والتنمية المحلية بصفة عامة.

المطلب الثاني : العراقيل و الصعوبات التي تواجه التعاون بين البلديات في الجزائر و انعكاساتها على التنمية .

هناك العديد من العراقيل و الصعوبات التي تواجه عملية التعاون بين البلديات في الجزائر و التي كان لها تأثيرات سلبية على التنمية المحلية ونعددها في النقاط التالية :

- **العراقيل الإدارية و التنظيمية :**

تتمثل في تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي ظاهرة الروتين من البطء الشديد في إصدار القرارات و انتشار ظاهرة البروقراطية و السيطرة الملحة الخاصة للمنتخبين المحليين الذين يسعون للالتحاق بالمجالس المنتخبة من أجل ترقيات اجتماعية وليس لخدمة مجالات التنمية لصالح المواطن ، إضافة إلى نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة و القادرة على تحمل مسؤوليات التنمية المحلية الشاملة [13].

إضافة إلى ذلك التقسيم الإقليمي للبلاد لسنة 1984 قانون رقم 09/84 المؤرخ 4 فبراير 1984 م و المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد و الذي أنشأ بلديات جديدة أغلبها غير قادرة على مواجهة النفقات الإجبارية المختلفة التي يفرضها قانون البلدية و قانون الولاية و مختلف القوانين الأخرى وهي صعوبة ناتجة عن ضرورة تقريب الإدارة م المواطن كمعيار أساسي أخذت به السلطة التشريعية في ذلك الوقت لإعداد قانون التقسيم الإقليمي للبلاد [14]

- **غياب التوازن الجهوي:**

تؤكد أدبيات التنمية المحلية على ضرورة التوزيع العلمي لمشاريع التنمية فيما بين الأقاليم الإدارية المختلفة؛ وما دام أن لكل إقليم خصوصياته الخاصة فعلى أساسها تتم عملية تخطيط التنمية المحلية، إلا أن واقع التنمية المحلية في الجزائر يؤكد على وجود تفاوتات عميقة في العملية التنموية، وهذا التفاوت خلق اختلالات تنموية فيما بين الأقاليم الإدارية الجزائرية .فالتنمية المحلية تحتاج إلى بنية تحتية، كما أنها تحتاج إلى توفر الخدمات الاجتماعية الضرورية المتعلقة بالقطاع التعليمي والتكويني والصحي والأمني وغيرها، وهذه كلها تعتبر المستلزمات القاعدية في عملية التنمية، وما دامت العديد من الأقاليم الإدارية في الجزائر (النعامة – المسيلة – الجلفة – الأغواط...الخ) تعاني ضعف كبير في البنية التحتية ومتطلبات الخدمات الاجتماعية فهي تشكل أحد عوامل إخفاق التنموي المحلي في الجزائر ،وعليه فلمعالجة أزمة التنمية المحلية ينبغي الدراسة الميدانية لكل إقليم وتحديد احتياجاته، ومن ثم العمل على تجهيزه[15].

- **غياب الارتباطات الاقتصادية فيما بين الأقاليم:**

---

[13] بن علي زهيرة ،**واقع التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر بين المقومات و المعوقات** ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ،01/06/ ،2019 ، الجزائر، ص 123

14 داودي فاطمة الزهراء ، مر جع سابق ، ص 111

[15] فضيل ابراهيم مزاري ،**إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات** ، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف ، الجزائر ، ص 6

تشكل عملية ارتباط المشاريع الاقتصادية فيما بين الأقاليم المختلفة عامل جوهري في ضمان استمرار المسار التنموي، فالريف له خصوصياته الاقتصادية، والمدينة الصغيرة لها ما يميزها اقتصادياً واجتماعياً، كما أن ضواحي المدن تعتبر ذات أهمية اقتصادية في عملية الاستثمار، والمدينة الكبيرة تعتبر المركز الذي يضمن توفير متطلبات الاستثمار وقادرة على أن تستوعب مخرجاته، كما أنها تشكل المركز الذي يستقطب كل النشاطات الأخرى في مختلف الأقاليم ، بما يعني أن النشاط الزراعي كما أن له مدخلاته فهو أيضاً بحاجة إلى تسويق مخرجاته، والصناعة التقليدية تحتاج إلى تاريخ اقتصادي، والنشاط السياحي له خصوصيات ومتطلبات تميزه كقطاع اقتصادي، إذن فكل إقليم يتميز ببيئة استثمارية معينة، وطبيعة النشاط الاستثماري لا يمكن أن تبقى منعزلة عن القطاعات الأخرى، فهي بحاجة إلى ذلك التشابك المتسلسل كحلقات متواصلة يخدم فيها كل قطاع اقتصادي القطاع الآخر. إلا أن المسار التنموي في الجزائر لم يراعي هذه العوامل في توزيع النشاطات الاستثمارية، وعليه تبقى اليوم مناطق ذات حيوية اقتصادية وأخرى هامشية، وأخرى عدمية، وهذا ناتج عن غياب سياسة التوازن الجهوي، كما أنه ناتج عن غياب التخطيط الاقتصادي الشامل.

المبحث الثالث : أليات تفعيل التعاون بين البلديات من أجل تحقيق تنمية متوازنة .

التنمية غايتها تحسين وتحديث إطار حياة الفرد والمجتمع وتوسيع خياراته وزيادة قدراته من خلال إشباع حاجاته المتعددة والمتجددة مادية ومعنوية بما يحفظ كرامته الإنسانية بالإمكانيات المتوفرة والمتاحة بصورة متكاملة ومتوازنة وشاملة ومستمرة زمانا ومكانا، فالإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، ومهمة الإدارة المحلية وضع وتخطيط وتنفيذ برامجها التي تخدمه وتحقق مصالحه وتحسن إطار معيشته ورقيه ورفاهيته، ولتحقيق ذلك لابد من توافر مجموعة من الشروط وهي:

أ- <u>التخطيط الإقليمي :</u>

إذا كان المجتمع يتكون من أقاليم متعددة ومتباينة من حيث كمية ونوع الموارد البشرية والمادية المتاحة لكل إقليم، فإن ذلك يفرض ضرورة الرشادة والعقلانية في تخصيصها واستخدامها، ولا يتحقق ذلك إلا بالتخطيط العلمي بجميع صوره ومستوياته وخاصة التخطيط الإقليمي واللامركزي،" والأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي يهدف إلى تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تنمية أقاليم المجتمع بطريقة أكثر فعالية وبشكل متوازن ومتكامل ومرن يراعي خصوصيات هذه الأقاليم بحيث يتحقق أعلى معدل للتنمية، والتخطيط الإقليمي .[16]

ب- <u>محاربة الفساد الإداري:</u>

من العوامل التي تمكن الإدارة المحلية من النجاح في تحقيق التنمية المحلية محاربة الفساد الإداري الذي يعني أو يتمثل في النشاطات التي تتم داخل الهيئات الإدارية المحلية والمركزية الحكومية، والتي تؤدي فعلا إلى حرف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لأجل أهداف خاصة، ويترتب عن الفساد الإداري آثار سلبية على المجتمع والدولة معا لأنه يشوه مكانة وهيبة الدولة

[16] أحمد شريفي ، مرجع سابق ، ص 233

ومصداقيتها التي تعتمد بالأساس على جهازها الإداري فهو المرآة التي ينظر من خلالها المواطن لدولته .

ت- اعتماد قاعدة العمل المنتج والتعاون المشترك:

- **قاعدة العمل المنتج**

هي أن تستفيد الجماعات المحلية من ممارسة النشاطات الإنتاجية[17] التي لا تتعارض مع التوجهات الوطنية، من خلال إنشاء مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري من أجل تحقيق قدر من الإكتفاء الذاتي وتخفيف الاعتماد على المساعدات والمعونات والقروض التي تقدمها السلطات المركزية أو غيرها من الجهات، وهذا المسعى يتوافق مع الدور الهام الذي تلعبه الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، و مباشرة الجماعات المحلية للنشاطات الإنتاجية من شأنه أن[18]:

1. يساهم في نشر المرافق والمشاريع عبر مختلف جهات القطر وتحد من تمركزها في المناطق الشمالية أو ذات الجاذبية لما تتوفر عليه من امتيازات وإمكانات.
2. تحقيق التوازن في المستويات الحضارية بين جميع الولايات وفي داخلها وتحد من التباينات والتفاوتات الموجودة حاليًا.
3. حقيق استقرار السكان والتخفيف من ظاهرة النزوح الريفي وتسارع معدل التحضر بسبب ما توفره هذه المشاريع من خدمات مختلفة وفرص تشغيل.
4. تحفيز الطاقات المحلية في اتجاه الإبداع والمبادرة الذاتية.
5. تساهم في سياسة اللامركزية والتخفيف من حدة التركيز الإداري بسبب إشراف الهيئات المحلية على المؤسسات الإنتاجية.
6. تساهم المشاريع الإنتاجية في تقليل التكاليف والجهود المبذولة وسرعة التدخل خصوصًا إذا كانت مقامة بالقرب من مواد الخام والمواقع الأكثر ملائمة لطبيعتها الاقتصادية.
7. إن التوجه نحو اقتصاد السوق والالتزام بقواعده يحتم على الهيئات المحلية تجنب المشاريع الإنتاجية المنافسة للقطاع الخاص قدر الإمكان بل تختار منها ما يكون مدعمًا ومكملا ومشجعًا له.

- **العمل المشترك :**

لقد ترسخت قناعة لدى العديد من الباحثين من مختلف التخصصات ومن لهم اهتمام وممارسة في مجال التنمية على المستوى الدولي والمحلي أن نجاح العملية التنموية لا يقتصر على الجهود الحكومية المشتتة أو الاعتماد على القطاع العام لوحده، بل لابد من توحد الجهود الرسمية وتكاملها وإشراك القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية وتحمل مسؤوليته الاجتماعية والوطنية،وبما أن المعني الأول بالتنمية المحلية هي الإدارة المحلية فمن الأولى أن تكون سباقة إلى هذا النوع من العمل ،لذلك تعتمد الدول المتقدمة ومنها فرنسا على العمل المشترك بين هيئات

[17] منلا محمد رياض" **تجربة الإدارة المحلية في سورية**،" أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2006 م، ص102

[18] أحمد شريفي ، مرجع سابق ، 216

إدارتها المحلية تحت مسمى التجمعات أو النقابات البلدية وفيما بين المحافظات والأقاليم، من أجل توحيد الجهود وتكاملها وتجنب ظاهرة التفاوت في مستويات النمو بسبب تفاوت القدرات والإمكانيات.

وبما أن أغلب الجماعات المحلية الجزائرية تعاني نقصًا شديد وحادًا في الموارد المادية والمالية والبشرية النوعية، فإنه يتوجب عليها إرساء قواعد متينة من التعاون فيما بينها لمواجهة العقبات التي تواجهها أو إنجاز المشاريع التي لا تقوى عليها منفردة ويأخذ العمل المشترك الصيغ التالية[19]:

- اشتراك الهيئات المحلية والمركزية في القيام ببعض المهام أو المشروعات التي يكون لها مردود مشترك على الطرفين.
- اشتراك الهيئات المحلية من المستوى الواحد أو المتفاوت في إنشاء مشروعات مشتركة (ولاية -ولاية، أو بلدية بلدية، أو بلدية – ولاية) بحيث تساهم كل وحدة بالجهد أو العامل المتوفر سواء كان عقارًا أو أموالا أو يدا عاملة أو إدارة أو مواد خام... الخ.
- الاشتراك مع القطاع الخاص المحلي في إنجاز بعض المشروعات التي يترتب عليها تحقيق المصالح المشتركة بين الطرفين ومن شأن هذا الأسلوب أو المبدأ أن يحقق بعض النتائج الإيجابية .
- القضاء على صور التفاوت بين هيئات الإدارة المحلية من حيث المستويات الحضرية والتنموية.
- إذكاء روح التعاون بين الوحدات المحلية وبين أفرادها وجماعاتها وإحلال ذلك محل التنافس والصراعات ذات الجذور السياسية والاجتماعية والثقافية....الخ.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي يحول دون الهجرة الداخلية الذي يتحقق بفضل إنشاء المشاريع والمرافق في كافة الوحدات المحلية.
- يحفز الطاقات المحلية في اتجاه الإبداع والمبادرة الذاتية والاعتماد على النفس.
- تمكين الجماعات المحلية من المساهمة في الحياة العامة للمجتمع مما يبرزها ككل متعاون ومتعاضد.
- تمكين الهيئات المحلية من الحصول على موارد مالية تعزز استقلاليتها المالية والإدارية .

ث- <u>الرقابة كآلية لتحقيق التنمية المحلية و التعاون :</u>

إن عملية الرقابة على أعمال الدولة بصفة عامة والرقابة على أعمال السلطات الإدارية بصفة خاصة تعد من أهم وأنجح الضمانات والوسائل لحماية وتطبيق مبدأ الشرعية في الدولة مما يلزم الإدارة العامة الخضوع لإحكام القانون بما تقوم به من أعمال وتصرفات.

[19] أحمد شريفي ، مرجع سابق ، 241

الرقابة آلية قانونية تطبق على مختلف مؤسسات الدولة وأجهزتها الرسمية، حيث لابد بالضرورة من إخضاع أعمال المجالس البلدية إلى رقابة وصائية تمارسها جهات إدارية محددة طبقا للقانون ووفق إجراءات معينة . كما تهدف إلى :

إن الحاجة إلى الرقابة على المجالس المنتخبة ربما تكون أكثر إلحاحا بحكم أن الشخص المنتخب يسعى بكل ما يملك إلى إرضاء الناخبين أو سكان المنطقة ولو على حساب القانون أو التنظيم .[20]

- حماية المواطنين من تعسف الإدارة العامة على المستوى المحلي.
- تحقيق التعاون والتكامل وذلك بتدخل السلطات الإدارية المركزية عند عجز السلطات الإدارية المركزية أثناء أداء المهام الموكلة لها.
- تهدف الرقابة الإدارية إلى الحفاظ على وحدة الدولة الدستورية والسياسية والوطنية من مخاطر الخروج عنها من قبل السلطات الإدارية اللامركزية خاصة الإقليمية منها مما يؤدي إلى خطر الانهيار و التهديم .
- تحقيق مستوى من الأداء من قبل الهيئات اللامركزية الإدارية، وكذا التحقق من تطبيق وإتباع أحسن و أفضل الوسائل في أداء عمل ونشاط الجماعات المحلية.
- تكريس مفهوم دولة القانون لذا وجب إخضاع المنتخبون على مستوى البلدية في قيامهم بأعمالهم لرقابة وصائية[21].

[20] غفاري فاطمة الزهرة ،زحوط زكريا ، مرجع سابق ،ص 66

[21] غفاري فاطمة الزهرة ،زحوط زكريا ، مرجع سابق ،ص 66

خلاصة :

فالتعاون بين البلديات وسيلة جد فعالة لتخفيف النقص والعجز المالي للبلديات، إذ قد تكون بلدية ما تعاني من نقص في جانب المالي وبلدية تعاني من نفس الوضعية و لهما نفس الحاجيات فتتعاضدان ماليا لحل هذا النقص المالي ويمكن القول بصورة أخرى التعاون بين البلديات اليوم يواجه تحديات مالية ليس في القانون الجزائري فقط بل حتى في القانون المقارن هذا ما يحدث في فرنسا حيث نجد تحديات للقواعد المالية التي تواجه البلديات بصفة خاصة و الجماعات إقليمية بصفة عامة وتتمثل هذه التحديات في الوضعيات المالية التي تواجه الجماعات الإقليمية ، الديون ، وكذا مراجعة الضرائب.

كما تواجه تحديات في تسيير و توجيه الموارد و الإمكانيات التي تسمح بها البلديات للتعاون فيما بينها و الأحكام المالية التي تخضع لها الأساليب المجسدة له وكذا القواعد والضوابط في مختلف النصوص.

يشكل التعاون بين البلديات وسيلة من الوسائل الحديثة لتطوير الأداء الإداري والرفع من التسيير المحلي و أداة للحد من التبعية للدولة أيضا كما أن التعاون بين البلديات من الآليات الحقيقية التي ترفع التنمية إذ أن التعاون ما بين البلديات اليوم من المواضيع التي تتعلق أساسا بموضوع التنمية الإقتصادية حيث أن التنمية الإقتصادية تجسد كأولوية لما بين البلديات حيث عملت بهذا المفهوم معظم دول العالم على رأسها الدول الأوروبية خاصة فرنسا مهد القانون الإداري.

خاتمة :

واقع التعاون بين البلديات اليوم يوضح عدم الممارسة والتي هي شبه منعدمة، إذ أن معظم البلديات المتجاورة حتى وإن كانت لها حاجيات مشتركة ونقائص في مختلف المجالات التي تعاني منها فإنها لا تلجأ إلى هذا الأسلوب، وهذا ما يوضح أولا مستوى الممثلين والمنتخبين، حيث أن اللجوء إلى هذا الأسلوب يمثل تشبع المسؤولين بثقافة الإقليم، الجهة، الذكاء، التخطيط الإقليمي، التنمية المستدامة، وثقافة التضامن والتعاون.

أما من الناحية العملية يترجم بحق النص القانوني للتعاون بين البلديات الواقع العملي والممارسة الفعلية لهذا الأسلوب والنادرة جدا، وهذا ما يترجم حقائق عديدة منها خصوصا واقع الإدارة المحلية ونظرة المشرع إلى اللامركزية، خاصة مع تعديل قانون البلدية لسنة2011 ، التي تعاني من عدة صعوبات مالية ومادية، إضافة إلى الصورة العامة للبلدية الجزائرية و إشكالية التمثيل، وأيضا الوصاية المطبقة عليها، وانعدام المستوى الثقافي للإدارة لحديثة وعدم التشبع بثقافة الإقليم، الجهة، التخطيط والذكاء الإقليمي القائم على تنمية الإقليم وفقا للخصائص التي يتميز بها والتعاون بين وحداته.

توصيات :

- ✓ تطوير آلية التضامن اللامركزي من خلال إضافة نصوص قانونية تبين تقديم الإعانات لبلدية غنية لصالح أخرى فقيرة من أجل منفعة مشتركة فيما بينها، التي في إطار يتم تحسين المنشآت القاعدية وصيانتها وتنمية البحث في مجال الاستثمار المحلي، لتتمكن البلديات الفقيرة من تحسين أوضاعها والغنية من تعزيز إمكانياتها
- ✓ ترشيد النفقات العمومية بالموازاة مع ترتيب أولوياتها وفق ما تقتضيه متطلبات التنمية المحلية.
- ✓ تطوير إدارة شفافة تعمل جنبا إلى جنب مع المواطنين، وقادرة على تسيير التنمية المحلية، رغم التعقيدات التي تواجهها مع تحكم حقيقي في التقنيات العصرية لتسيير الجماعات المحلية.

- ✓ حل إشكالية التمويل والذي يعتبر الشرط الأساسي لنجاح البلديات في أداء أدوارها، وذلك من خلال الحرص على تثمين الموارد المالية المحلية للبلدية، والتقليل من منح الإعانات المالية لها من طرف الدولة للقضاء على روح الاتكال والتخاذل .
- ✓ إحداث آلية التضامن اللامركزي من خلال تقديم إعانات مالية من بلدية غنية لصالح بلدية فقيرة في إطار التضامن المالي ما بين البلديات التابعة لنفس الولاية بمداولة المجلس الشعبي البلدي وتكون الرقابة عليها رقابة وصائية من طرف ال

قائمة المراجع :

- المراسيم والقوانين العضوية

1- المرسوم التنفيذي رقم 17-329 المؤرخ في 15 نوفمبر 2017 يحدد كيفيات إقامة علاقات تعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية و الأجنبية ، الجريدة الرسمية ، العدد 68 سنة 2017

2- المرسوم التنفيذي رقم 116/14 المؤرخ في 2014/03/24

3- قانون الولاية 38/69 المؤرخ في 1969/05/23 الجريدة الرسمية ، العدد 44

4- قانون الولاية رقم 07/12 المؤرخ في 29 فيفري 2012 ، الجريدة الرسمية العدد 12

5- قانون البلدية 10/11 المؤرخ في 03 يوليو 2011، الجريدة الرسمية ، العدد 37

الكتب

1- سعيد غني نوري ، التنمية بين المفهوم و الإصطلاح ، محاضرات في التنمية البشرية ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 2016

2- أحمد رشيد،" الإدارة المحلية، المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية"، دار المعارف، القاهرة، مصر 1981

3- غريبي أحمد ، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ، المدية ، الجزائر

4- فضيل ابراهيم مزاري ،إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات ، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف ، الجزائر

- رسائل الدكتوراه

1- أحمد شريفي ، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسسير ،جامعة الجزائر 3 .

2- خنفري خيضر " تمويل التنمية المحلية في الجزائر ، واقع و أفاق" رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الإقتصادية، سنة2011

3- داودي فاطمة الزهراء ، **التعاون بين البلديات** ، رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر 1 ، سنة 2014 .

4- سلاوي يوسف ، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائر، رسالة دكتوراه في الحقوق ، جامعة الجزائر1 ذراع بن خدة ، كلية الحقوق ، سنة 2018 .

5- نور الهدى روبحي ، **إصلاح نظام الجماعات الإقليمية البلدية في القانون 11-10** ،مذكرة الطور الأول لمدرسة الدكتوراه الدولة و المؤسسات العمومية ، بن عكنون سنة 2012-2013

6- محمد رياض" تجربة الإدارة المحلية في سورية،" أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2006 م

- رسائل الماجسير

1- جعفري عبد الرزاق،"التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر"،رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2003 م
2-غفاري فاطمة الزهراء ، زحوط زكرياء ، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية ، رسالة ماستر، جامعة زيان عاشور الجلفة ، سنة 2018

- **المجلات المحكمة**

1-بلة نزار ، **التعاون بين البلديات كآلية لمساهمة الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية وترشيد أملاكها** ,مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ،العدد 2 ، ديسمبر 2019 .
2- بن عيسى قدور ، التعاون بين البلديات بين القانون و السياسة ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، المجلد 5 ، العدد 1 ، 2012
3-فيرم فطيمة الزهرة ، التضامن المالي بين البلديات ودوره في تحقيق التنمية المحلية ,مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية ،العدد 4 ، ديسمبر 2020
4-معمر حمدي،" إصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية بالإشارة إلى حالة ميزانية البلديات"، مجلة الاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ، العدد2 ، المجلد4 ، 2018
5-محمد خثير ،جمال صادفي ، تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات و البلديات في الجزائر ، مجلة نماء للإقتصاد و التجارة ، عدد خاص ، المجلد 2 ،أفريل2018
6- بن علي زهيرة ،واقع التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر بين المقومات و المعوقات ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القاونية و السياسية ،01/06/ ،2019 ، الجزائر

المواقع الالكترونية:

1- موقع معجم المعالي ، من الموقع الإلكتروني www.almaany.com

فهرس المحتويات

مقدمة
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتعاون بين البلديات و التنمية المحلية
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتعاون بين البلديات
المطلب الأول : ماهية التعاون بين البلديات و أهميته.
المطلب الثاني : خصائص التعاون بين البلديات وأهدافه المطلب الثالث : أسباب تزايد الإهتمام بالتعاون بين البلديات
المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية.
المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية و أهدافها
المطلب الثاني : خصائص التنمية المحلية ومقوماتها
المطلب الثالث : مراحل التنمية المحلية ومجالاتها
خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني : التعاون بين البلديات كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر بين واقع التطبيق ومقتضيات التطوير
المبحث الأول: الجهود الجزائرية لتشجيع التعاون بين البلديات و انعكاساتها على التنمية المحلية
المطلب الأول : الأطر القانونية للتعاون بين البلديات في الجزائر وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية
المطلب الثاني : الأليات السياسية للتعاون بين البلديات في الجزائر وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية.
المطلب الثالث : الأليات المالية للتعاون بين البلديات في الجزائر وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية
المبحث الثاني : التعاون بين البلديات في الجزائر و تحديات التنمية : عقبات الواقع وآليات التفعيل
المطلب الأول : التعاون بين البلديات في الجزائر وتحقيق التنمية بين النصوص القانونية والتحديات الواقعية
المطلب الثاني : العراقيل و الصعوبات التي تواجه التعاون بين البلديات في الجزائر و إنعكاستها على التنمية
المبحث الثاني : أليات تفعيل التعاون بين البلديات من أجل تحقيق تنمية متوازنة
خلاصة الفصل الثاني
التوصيات
خاتمة .
قائمة المراجع